المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/09/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

المضربون عن الطعام يستنكرون سياسة الكيل بمكيالين لرئيس الحكومة

4/10814

مراسلة خاصة

استنكر المضربون عن الطعام انتهاكات حقوق الانسان خلال سنوات الرصاص والمعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بشدة اللامبالاة وسياسة التماطل والتسويف التي تنهجها حكومة بن كيران حول ملفاتهم الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وهو ما اعتبروه سياسة ممنهجة للتنكر والتملص من كل الأهداف الرامية لحقوق الإنسان عامة وخاصة الملفات المتعلقة بهيئة الإنصاف والمصالحة . وكان هدا الملف لا يعنيها ولا يتماشى مع سياستها وإيديولوجيتها الفكرية.

المضربون عن الطعام اعتبروا أن تصرفها هذا مساس خطير بما جاءت به هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي من توصيات المتوج بتقديمه لأعلى سلطة سياسية في البلاد ، بدليل أن رئيس الحكومة تملص كذلك حتى من البلاغات الصادرة عن الوزير الأول السابق عباس الفاسي بتاريخ 15/01/2010 والبلاغ الثاني المؤرخ ب 15/04/2010 ، هذان البلاغان أشار فيهما الوزير الأول إلى ضرورة تنفيذ وتفعيل كل التوصيات الصادرة عن هيئة المصالحة المتعلقة أساسا بالإدماج الإجتماعي، وذلك من أجل صيانة كرامة ضحايا القمع السياسي وإخراجهم من وضعية الهشاشة والتهميش ، كما دعا الجميع من حكومة ومسؤولين، للانخراط في تنفيذ كل التوصيات بما فيها المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية.

ويضيف بلاغ المضربين : «.. نستغرب في نفس الوقت أن رئاسة الحكومة قامت مؤخرا في السنة الماضية بتسوية ملفات تتعلق بالتسوية الإدارية والمالية والإدماج الإجتماعي لفائدة 64 شخصا جلهم ينحدرون من المناطق الجنوبية . ولما استنكر ضحايا سنوات الجمر والرصاص آنذاك قامت الحكومة بتصريح بأن الأشخاص المستفيدين من هذه التسوية لديهم توصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وحتى إذا اعتبرنا جدلا تصريحهم معقولا، فلماذا الحكومة لم تلتفت الى كل الحالات وخاصة حالة المضربين عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهم المصطفى ندير وصدقي رفيق و أوحمو الشريف؟

لذا نعلن لرئيس الحكومة ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أننا سنظل مضربين عن الطعام إلى حدود تلبية مطالبنا المشروعة والمتعلقة بالإدماج الإجتماعي بالنسبة لكل من صدقي رفيق وأحمو الشريف والتسوية الإدارية والمالية بالنسبة لمصطفى ندير».

المضربون عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

17/2485

تتقدم فاطنة العياشي، الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم B583722 بشكاية تلتمس من خلالها مد يد العون لها كأم تعاني من اعتقال ابنها منيري خالد حاليا بإصلاحية سطات، التي تم ترحيله إليها مؤخرا. وكان قبل ذلك معتقلا بسجن خريبكة والمحمدية، مبرزة أنه كان يعاني من مشاكل داخل سجن خريبكة وتم تقديم مجموعة من الطلبات وتم الاستجابة لها، حيث ألحق بنفس السجن حيث تعتقل زوجته وترتبت عن ذلك، حسب نص الشكاية ، آثار إيجابية على العائلة خصوصا الأحفاد.

وتقول المشتكية إنها لم تعد تحتمل أعباء قفتين بمدينتين مختلفتين بعد التغيرات الأخيرة التي طرأت على هرم المؤسسات السجنية تم ترحيل ابنها مرة أخرى إلى سجن سطات بعد فترة وجيزة لم تتجاوز 3 أشهر، إذ عادت المشتكية المسنة إلى معاناتها مع القفة من جهة، وتربية الأبناء من جهة أخرى. والتمست المشتكية أن تجد استغاثتها آذانا صاغية حتى يتم جمع ابنها وزوجته في سجن واحد وتخفيف المعاناة التي تكابدها في كل زيارة.

المضربون عن الطعام أمام مجلس اليازمي يطالبون بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

4/2485

عبد الله لعماني
(صحافي متدرب)

أكد المعتصمون والمضربون عن الطعام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط أنهم غاضبون من تماطل رئيس الحكومة، الذي اتهموه بـ«التملص من البلاغات الصادرة عن الوزير الأول عباس الفاسي بتاريخ 2010/01/15 و2010/04/1»، حسب بلاغ توصلت «المساء» بنسخة منه.

وأضاف البلاغ أن رئاسة الحكومة «لا تهتم بتسوية البلاغين اللذين أشار فيهما الوزير الأول عباس الفاسي إلى ضرورة تنفيذ كل التوصيات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي وذلك من أجل صيانة كرامة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإخراجهم من وضعية الهشاشة والتهميش»، كما دعا الجميع للانخراط في تنفيذ كل التوصيات.

واتهم المعتصمون رئاسة الحكومة بممارسة الزبونية والمحسوبية فيما يخص تسوية الملفات التي «قامت مؤخرا في السنة الماضية، من تسوية ملفات تتعلق بالتسوية الإدارية والمالية والإدماج الاجتماعي لفائدة 64 شخصا، جلهم ينحدرون من المناطق الجنوبية، ولما استنكر ضحايا سنوات الجمر والرصاص آنذاك، صرحت الحكومة بأن الأشخاص المستفيدين من هذه التسوية لديهم توصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وحتى إذا اعتبرنا جدلا أن هذا الكلام صحيح، فلماذا لم تلتفت إلى كل الحالات، وخاصة حالة المضربين عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

4/2485

بركة يطالب بالامتثال الشامل للقانون ومواجهة تحايل بعض المقاولات

باها يدعو إلى تعديل مدونة الشغل

الرباط
مهدي السيجاري

طالب وزير الدولة، عبد الله باها، بإدخال تعديل على مدونة الشغل بما يضمن تنافسية المقاولة وحفظ حقوق العمال، حيث سجل أن البرلمان لم يتمكن من إدخال ولو تعديل لغوي على المشروع الذي جاءت به الحكومة في الفترة السابقة بعد توافق مع الفرقاء الاجتماعيين، فيما شبه الرميد مخاض إصدار المدونة بالصراع الذي دار حول مدونة الأسرة.

وأكد باها في افتتاح أشغال المناظرة الوطنية حول «مدونة الشغل 2004-2014: بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان الأمن اللائق»، المنظمة صباح أمس الاثنين في الرباط، على ضرورة تقييم مدونة الشغل بعدما تم الوقوف على العديد من الثغرات والتأويلات المتناقضة.

وسجل في هذا السياق أن مدونة الشغل تحتاج اليوم إلى قراءة متأنية على ضوء أحكام الدستور، مشيرا إلى أن هذا النص التشريعي جاءت به الحكومة إلى البرلمان بعد توافق دقيق بين مختلف المتدخلين.

وعلى صعيد متصل، طالب نزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالامتثال الشامل للقانون وملاءمة أحكامه مع الواقع العملي، خاصة في القطاع الفلاحي والمنجمي، ومجال عقود التشغيل من الباطن لمواجهة التحايل.

ودعا رئيس المجلس الاقتصادي إلى توطيد الحق الدستوري للإضراب، على أساس المعايير الدولية وترسيخ مناخ اجتماعي يجعل اللجوء إلى الإضراب كآخر إجراء.

ومن جهته، توقف ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عند النقص البين في مجال الصحة والسلامة، نتيجة محدودية عدد أطباء الشغل والمهندسين المختصين في المجال، حيث يتوفر المغرب على 800 طبيب شغل فقط، ضمنهم 13 طبيبا مفتش شغل و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة.

وتوقف المتحدث ذاته عند الانتهاكات التي رفضها المجلس والفوارق التي يعاني منها، بالأساس، العاملات والعمال في القطاع الفلاحي مقارنة مع نظرائهم في قطاعي التجارة والصناعة، والممارسات التي تحد من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الشغل وتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال.

وأكد اليزمي أن محدودية المقتضيات الواردة في مدونة الشغل تقف كعائق بإعمال عدد من الحقوق التي جاءت بها، خاصة في التعاطي مع الكثير من مظاهر الهشاشة كالعمل المؤقت وقطاع المناولة وما يشوبه من اختلالات.

ونال اليزمي تصفيقات عدد من الوجوه النقابية عندما جدد مطلب إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، «المجرم لعرقلة حرية العمل بما يضمن ممارسة الحقوق الدستورية والنقابية بشكل مسؤول»، وفق تعبير اليزمي، الذي ذكر في هذا السياق بالقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المتعلق بالنقابات.

ت: (محمد الحمزاوي)

1480/3

موقفه انتزع تصفيقات من النقابات

اليزمي يثير امتعاض الرميد بدعوته الحكومة إلى إلغاء تجريم عرقلة العمل في الشركات

■ الرباط - أخبار اليوم■

دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحكومة إلى الغاء مقتضيات في القانون الجنائي تجرم عرقلة العمل في الشركات من طرف العمل، وقال اليزمي في كلمة أمام المناظرة الوطنية حول عشر سنوات من تطبيق مدونة السير، أمس بالرباط، إنه لابد من «إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المجرم لعرقلة حرية العمل بما يضمن ممارسة الحقوق الدستورية والنقابية بشكل مسؤول، وضمن إطار تشريعي متلائم مع المعايير الدولية والمستجدات الدستورية، وخاصة القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المتعلق بالنقابات». وانتزع هذا الموقف تصفيقات قوية من ممثلي النقابات في المناظرة، فيما لوحظ نوع من الامتعاض على وجه وزير العدل مصطفى الرميد، الذي كان جالسا في المنصة، إلى جانب وزير التشغيل عبد السلام الصديقي، حيث دخل في حديث معه.

إلى ذلك، دعا اليزمي الحكومة إلى مواصلة «الانخراط في منظومة القانون الدولي لحقوق العمل والعمال وتعزيزها». كما دعا المغرب إلى انضمام إلى الاتفاقية الجديدة بشأن حقوق العمال المنزليين، التي تمت المصادقة عليها سنة 2011، ودخلت حيز التطبيق على المستوى العالمي في شتنبر 2013.

في السياق نفسه، انتقد الممارسات التي تحد من الحقوق النقابية، داعيا إلى ضرورة الإسراع بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل العربية، الخاصة بالحقوق النقابية وبحماية الحق في التنظيم النقابي، كما دعا إلى المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالعمال القرويين والاتفاقية المتعلقة بحماية الأمومة.

اليزمي انتقد أيضا عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل وإعاقة ذلك لعدد من الحقوق التي جاءت بها المدونة، مثل العمل المؤقت، وقطاع المناولة وما يشوبه من اختلالات، ووضعية العمال والعاملات في القطاع الفلاحي والممارسات التي تحد من المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، والنقص في مجال الصحة والسلامة بسبب عدم كفاية عدد أطباء الشغل. وأشار إلى أن النسيج الاقتصادي المغربي يضم 20 ألف مقاولة، في حين لا يوجد سوى 800 طبيب شغل، ضمنهم 13 طبيبا مفتشا للشغل، و37 مفتشا مهندسا، مكلفا بالصحة والسلامة. هذا إضافة إلى محدودية ولوج الأشخاص المعاقين في وضعية إعاقة إلى عالم الشغل. وهو موضوع قال اليزمي إن المجلس منكب على دراسته.

وزراء ومسؤولون ونقابيون يضعون مدونة الشغل تحت مجهر التقويم

بعد عشر سنوات على دخولها حيز التنفيذ

7333/1

■ محمد ياسين

بعد عشر سنوات على دخول مدونة الشغل حيز التطبيق بالمغرب، بات من الضروري ملاءمة مقتضياتها مع الواقع، وطنيا ودوليا، في ظل المستجدات التي عرفها المغرب في مختلف المجالات، من أجل ضمان فعاليتها وراهنيتها.

وقد أجمع المتدخلون، في افتتاح المناظرة الوطنية الفكرية حول "مدونة الشغل 2004 – 2014 بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق"، صباح أمس، على أن إقرار مدونة الشغل شكل لحظة تاريخية في المسار الإصلاحي الذي انخرط فيه المغرب، إلا أن تطبيقها خلال عقدها الأول أبان عن العديد من الثغرات والنواقص، وهو ما يؤثر سلبا على فعاليتها ونجاعتها، وقد حان الوقت الآن لملاءمة مقتضياتها مع الواقع الجديد.

وأكد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصديقي، في افتتاح أشغال المناظرة التي تنظمها الوزارة بشراكة مع منظمة العمل الدولية، والتي تمتد أشغالها على مدى يومي أمس الاثنين ويومه الثلاثاء، أن المغرب اعتمد، منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، مقاربة تشاركية ثلاثية الأطراف لإعطاء الانطلاقة لإعداد مدونة جديدة للشغل تستجيب لمتطلبات الإصلاح والتغيير، مضيفا أن الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإصلاحات الكبرى التي انخرط فيها المغرب، فضلا عن التزاماته الدولية، كانت حاضرة في كل مراحل إعدادها، مشيرا إلى أن مضمون المدونة يرمي إلى تحقيق معادلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والتجاري للبلاد، وتدعيم منظومة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد الصديقي على أن تطبيق مدونة الشغل تكتنفه الكثير من الثغرات والنواقص واللبس والتأويلات المتناقضة، الشيء الذي يؤثر سلبا على فعاليتها والوضوح الذي يميز القواعد القانونية، داعيا إلى تقييم حصيلة تطبيقها للوقوف على العوائق التي تحول دون تحقيق الفعالية.

وأكد وزير الدولة، عبد الله باها، أن تطبيق مدونة الشغل بالمغرب قبل عشر سنوات، كان له الأثر الإيجابي في المجتمع، إلا أن الممارسة كشفت عن وجود ثغرات وتأويلات متناقضة، مما يطرح مسألة الفعالية وملاءمة مقتضياتها.

وقال وزير الدولة إنه حان الوقت لتقييم عشر سنوات من عمر المدونة وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها، ومدى استجابة مضامينها لحاجيات سوق الشغل، بهدف الاستجابة لمتطلبات دعم تنافسية المقاولة، وخلق مناخ اقتصادي سليم، كما أن هذه الممارسة أصبحت تتطلب قراءة متأنية لمدونة الشغل على ضوء المقتضيات التي أتى بها دستور 2011، بالإضافة إلى هذا وذاك، فإن الحاجة باتت ملحة للوقوف على مدى مطابقتها لمقتضيات منظمة العمل الدولية.

وأبرز باها أن تقييم التشريعات والسياسات العمومية أصبح ضرورة لتكريس مبدأ الحكامة الجيدة، وفي هذا الإطار أصبح لزاما إعادة النظر في التشريعات المؤطرة لمدونة الشغل، مراعاة للأبعاد الوطنية والجهوية والدولية من أجل تحقيق الارتقاء الممكن.

ووصف وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، إقرار مدونة الشغل قبل عقد من الزمن، بالحدث التشريعي الهام الذي لا يضاهيه سوى المصادقة على مدونة الأسرة، مضيفا أنه إذا كان إقرار مدونة الأسرة جاء بعد التحكيم الملكي، فإن إقرار مدونة الشغل جاء بعد توافق بين جميع الأطراف، حتى بات من الصعب تعديل المقتضيات التي جاءت بها آنذاك، احتراما لإرادة هذه الأطراف.

وثمن الرميد ما تضمنته المدونة في جميع المناحي، خصوصا فيما يتعلق بالمفاوضة واتفاقية الشغل الجماعي، اللذين وفرتا، بحسبه، إطارا مؤسساتيا للحوار الاجتماعي.

أنظر الصفحة 4

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصديقي في افتتاح المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل أمس تصوير: رضوان موسى

وزراء ومسؤولون ونقابيون يضعون مدونة الشغل تحت مجهر التقويم

بعد عشر سنوات على دخولها حيز التنفيذ

خلال التوقيع على إحدى الاتفاقيات وفي الإطار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية

■ محمد ياسين

بعد عشر سنوات على دخول مدونة الشغل حيز التطبيق بالمغرب، بات من الضروري ملاءمة مقتضياتها مع الواقع، وطنيا ودوليا، في ظل المستجدات التي عرفها المغرب في مختلف المجالات، من أجل ضمان فعاليتها وراهنيتها.

وقد أجمع المتدخلون، في افتتاح المناظرة الوطنية الفكرية حول «مدونة الشغل 2004 – 2014 بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق»، صباح أمس، على أن إقرار مدونة الشغل شكل لحظة تاريخية في المسار الإصلاحي الذي انخرط فيه المغرب، إلا أن تطبيقها خلال عقدها الأول أبان عن العديد من الثغرات والنواقص، وهو ما يؤثر سلبا على فعاليتها ونجاعتها، وقد حان الوقت الآن لملاءمة مقتضياتها مع الواقع الجديد.

وأكد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصديقي، في افتتاح أشغال المناظرة التي تنظمها الوزارة بشراكة مع منظمة العمل الدولية، والتي تمتد أشغالها على مدى يومي أمس الاثنين ويومه الثلاثاء، أن المغرب اعتمد، منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، مقاربة تشاركية ثلاثية الأطراف لإعطاء الانطلاقة لإعداد مدونة جديدة للشغل تستجيب لمتطلبات الإصلاح والتغيير، مضيفا أن الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإصلاحات الكبرى التي انخرط فيها المغرب، فضلا عن التزاماته الدولية، كانت حاضرة في كل مراحل إعدادها، مشيرا إلى أن مضمون المدونة يرمي إلى تحقيق معادلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والتجاري للبلاد، وتدعيم منظومة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد الصديقي على أن تطبيق مدونة الشغل تكتنفه الكثير من الثغرات والنواقص واللبس والتأويلات المتناقضة، الشيء الذي يؤثر سلبا على فعاليتها والوضوح الذي يميز القواعد القانونية، داعيا إلى تقييم حصيلة تطبيقها للوقوف على العوائق التي تحول دون تحقيق الفعالية.

وأكد وزير الدولة، عبد الله باها، أن تطبيق مدونة الشغل بالمغرب قبل عشر سنوات، كان له الأثر الإيجابي في المجتمع، إلا أن الممارسة كشفت عن وجود ثغرات وتأويلات متناقضة، مما يطرح مسالة الفعالية وملاءمة مقتضياتها.

وقال وزير الدولة إنه حان الوقت لتقييم عشر سنوات من عمر المدونة وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها، ومدى استجابة مضامينها لحاجيات سوق الشغل، بهدف الاستجابة لمتطلبات دعم تنافسية المقاولة، وخلق مناخ اقتصادي سليم، كما أن هذه الممارسة أصبحت تتطلب قراءة متأنية لمدونة الشغل على ضوء المقتضيات التي أتى بها دستور 2011، بالإضافة إلى هذا وذاك، فإن الحاجة باتت ملحة للوقوف على مدى مطابقتها لمقتضيات منظمة العمل الدولية.

وأبرز باها أن تقييم التشريعات والسياسات العمومية أصبح ضرورة لتكريس مبدأ الحكامة الجيدة، وفي هذا الإطار أصبح لزاما إعادة النظر في التشريعات المؤطرة لمدونة الشغل، مراعاة للأبعاد الوطنية والجهوية والدولية من أجل تحقيق الارتقاء الممكن.

ووصف وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، إقرار مدونة الشغل قبل عقد من الزمن، بالحدث التشريعي الهام الذي لا يضاهيه سوى المصادقة على مدونة الأسرة، مضيفا أنه إذا كان إقرار مدونة الأسرة جاء بعد التحكيم الملكي، فإن إقرار مدونة الشغل جاء بعد توافق بين جميع الأطراف، حتى بات من الصعب تعديل المقتضيات التي جاءت بها آنذاك، احتراما لإرادة هذه الأطراف.

ونمن الرميد ما تضمنته المدونة في جميع المناحي، خصوصا فيما يتعلق بالمفاوضة واتفاقية الشغل الجماعي، اللتين وفرتا، بحسبه، إطارا مؤسساتيا للحوار الاجتماعي.

وكشف وزير العدل والحريات حرص وزارته على إيلاء الأهمية لتظلمات الفرقاء، خصوصا شكايات الأجراء، من خلال تتبع مسارها في إطار ما يسمح به القانون، مضيفا أن الوزارة عملت على إحداث محاكم مصنفة، من خلال إنشاء المحكمة الابتدائية الاجتماعية بمدينة الدار البيضاء التي كانت بمثابة قيمة مضافة للتقسيم القضائي بهذه المدينة، مشيرا إلى أن الوزارة تنكب على اعتماد هذا التنظيم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وسيتم في القريب افتتاح قسم من هذا الصنف من القضاء بمدينة مراكش.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن محدودية تطبيق مقتضيات مدونة الشغل تظهر كعائق لإعمال عدد من الحقوق التي تضمنتها، خصوصا ما يتعلق بالتعاطي مع مظاهر الهشاشة كالعمل المؤقت وقطاع المناولة، وما بشوبه من اختلالات وما يكرسه من أوضاع تشكل مصدر احتقان واحتجاجات وما يواكبها من انتهاكات رصد المجلس البعض منها، علاوة على الفوارق التي يعاني منها أساسا عاملات وعمال القطاع الفلاحي مقارنة مع باقي القطاعات.

ويتفاقم هذا الإشكال، حسب اليزمي، بالنقص الحاصل في مجال الصحة والسلامة، الناتج عن محدودية عدد أطباء الشغل والمهندسين المختصين. فإذا كان النسيج الاقتصادي المغربي، يقول اليزمي، يضم قرابة 20 ألف مقاولة، فإن البلاد، بالمقابل، لا تتوفر إلا على 800 طبيب شغل، ضمنهم 13 طبيب مفتش و37 مفتش مهندس مكلف بالصحة والسلامة، مشددا في نفس السياق على أن المجلس ينكب حاليا على معالجة إشكالية محدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى عالم الشغل.

وأكد اليزمي حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على التفاعل الإيجابي مع كل القضايا المرتبطة بتعزيز حماية الحقوق ومكتسبات الفئات الاجتماعية والمهنية، في ظل انخراط المغرب في منظومة القانون الدولي لحقوق العمال وتعزيزها.

ومن جهته أكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، على أن الوقت قد حان للقيام بوقفة تأمل حقيقية لتقييم المنجزات التي تحققت خلال عشر سنوات من تطبيق مدونة الشغل، والتداول في الإشكالات المطروحة، مشيرا إلى أن المجلس باعتباره مؤسسة استشارية مستقلة سبق له أن انكب على موضوع نزاعات الشغل وما له من تبعات، وأصدر تقريرا في الأمر يتضمن العديد من الاقتراحات، منها الامتثال للقانون، وملاءمة المدونة مع الواقع والمستجدات، وضرورة إبرام اتفاقيات جماعية باعتبارها الآلية المثلى لتعزيز العلاقة الاجتماعية، وتوطيد حق الإضراب الدستوري على أساس القوانين الدولية، واعتبار الإضراب آخر إجراء يتم اللجوء إليه، وتأطير ممارسة الحوار الاجتماعي.

3/82/11

الرشيدية - ورزازات

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعمل على بلورة وعي حقوقي كفيل بتجاوز الإشكالات المطروحة

قالت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية - ورزازات، فاطمة عراش، إن اللجنة تعمل على بلورة وعي حقوقي كفيل بتجاوز الإشكالات المطروحة.

وأوضحت العراش، في حديث للصحافة، أن اللجنة تعمل وبإشراك كافة الفاعلين والمتدخلين في المجال الحقوقي من سلطات محلية وإقليمية ومصالح خارجية ومنتخبين وفعاليات المجتمع المدني تعمل على بلورة وإرساء وعي حقوقي يمكن من تجاوز المعيقات والإشكالات المطروحة، مؤكدة أن دور هذه اللجنة، التي تعد آلية للحكامة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، يكمن في ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان ومعرفة المساطر والإجراءات والآليات، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم.

وبعد أن أشارت إلى أن اللجنة الجهوية للرشيدية - ورزازات تجسد الحضور العملي للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالجهة، وذلك من خلال أهمية البعد الجهوي والمقاربة المجالية، وكذا انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان والعمل على حمايتها، أبرزت المسؤولة الحقوقية أن تحقيق الأهداف وترجمتها لن يتأتى إلا باستحضار

مختلف الإشكالات والمعيقات التي واجهت اللجنة الجهوية في المرحلة السابقة وتحويلها إلى فرص قابلة للتحقيق والإنجاز.

وقالت عراش، في هذا الاطار، إن اللجنة تعمل من خلال بوابة التواصل، سواء على الصعيد الداخلي للجان، أو في علاقتها بالمركز أو مع محيطها الخارجي، على تخطيط البرامج وتنفيذها والانسجام مع التوجهات العامة للمجلس الوطني لحقوق الانسان وخلق الانسجام والعمل الجماعي بين مكونات اللجان وتدبير العلاقة مع الشركاء من أجل ضمان تنفيذ البرامج المشتركة بشكل ناجع تفعيلا للالتزامات.

وأبرزت أن اللقاءات التواصلية التي نظمتها اللجنة منذ إحداثها تروم بناء شراكة حقيقية مع المجتمع المدني والفاعلين المحليين من أجل تفعيل الأرضية المواطنية، ووضع برامج تشاركية وتعاقدية تمكن من إكساب المهارات وتعزيز القدرات ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعبئة الفعاليات باهمية هذه حقوق الإنسان، وهو ما تجسد من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات مع نيابات وزارة التربية الوطنية بأقاليم الرشيدية وورزازات وزاكورة وتنغير، واتفاقيات أخرى مع جامعات محلية إلى جانب الإعداد لاتفاقيتي شراكة مع الجمعية الوطنية للسلامة الطرقية - فرع الريصاني ومركز حقوق الناس بقلعة مكونة.

من جهة أخرى، تطرقت عراش إلى الشكايات الواردة على اللجنة بخصوص الأراضي السلالية أو التي استخلص منها وجوب العمل على المساواة بين الرجال والنساء في الاستفادة من الأراضي الجماعية، مضيفة أن معالجة هذا الملف ينطوي على معالجة إشكال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بالمنطقة.

وأكدت أن من شأن دعم محور النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتركيز على جانب التحسيس بهذا الخصوص سيمكن من تجاوز كل توتر قوامه ضعف الوعي بحقوق الإنسان، ما يستدعي دعم تكوين الجمعيات وتأطيرها.

وبخصوص المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش مطلع شهر نونبر المقبل، قالت السيدة عراش إن هذا اللقاء سيشكل مناسبة لتسليط الضوء على حصيلة عمل اللجنة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وإثراء الفكر والحوار، وإبراز المنجزات التي حققها المغرب في مجال هذه الحقوق، مضيفة أن الحملات التحسيسية لفعاليات المجتمع المدني خلال المناسبات والتظاهرات الثقافية وغيرها كان يهدف إلى إطلاعها على الأهمية التي يكتسيها هذا الحدث العالمي وتحسيسها بضرورة المشاركة بغرض التعبير عن التطلعات إلى تحقيق المزيد من المكتسبات على صعيد احترام الحقوق والحريات.

وأشارت عراش، في هذا الصدد، إلى أن اللجنة الجهوية في إطار التحضير ستعقد لقاءات تواصلية في المستقبل القريب مع فعاليات المجتمع المدني لتقديم الخطوط العريضة وتسليط مزيد من الضوء على أهمية المنتدى العالمي والقيمة المضافة للمشاركة الفاعلة للجمعيات.

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية - ورزازات، فضلا عن الرئيسة، من المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، وأعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان.

كما تضم الشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

خبير دولي:

النموذج المغربي للعدالة الانتقالية «يفرض نفسه كمرجع على المستويين العربي والإسلامي»

أجرى الحوار عبد الله شهبون (و م ع)

اعتبر الخبير الدولي نزار عبد القادر أن النموذج المغربي للعدالة الانتقالية وحماية الحقوق الإنسانية «يفرض نفسه كمرجع لا جدال فيه على المستويين العربي والإسلامي»، مدفوعا بإرادة سياسية واضحة.

واستخرج المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان حصيلة إيجابية بالتأكيد، ولكن أيضا نقدية «للتجربة الأكثر طلبا في منطقة تشهد إعادة تشكيل كلية في مرحلة ما بعد الربيع العربي».

وأبرز عبد القادر، في حوار خص به وكالة المغرب العربي للأنباء على هامش أشغال الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن «هذه تجربة رائدة تستحق الدراسة بشكل كلي والتعريف بها على نطاق واسع».

وأضاف أنه لم يكن عبثا أن يستمد عدد كبير من بلدان المنطقة أفضل ما في هذا المسلسل الانتقالي، بما فيها بلدان تونس، واليمن والسودان ولبنان التي تستفيد من برامج مساعدة تقنية يوفرها المعهد السويسري.

وتتواجد هذه المؤسسة المرموقة منذ فترة قصيرة في المملكة، حيث تنشط من أجل تعزيز قدرات البرلمانيين وكذا فاعلي المجتمع المدني بهدف تطوير أداء الوسطين التشريعي والجمعوي بغية تدبير ومتابعة أمثل للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتبنيها كقضية في هذين الوسطين.

وقال المدير التنفيذي لمعهد جنيف «لمسنا لدى الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وحتى لدى المجتمع المدني رغبة مشتركة في التقدم بالاستفادة من مناخ الانفتاح الذي يشجعه الدستور الجديد».

ويتجسد هذا التوجه بشكل واضح، حسب الخبير، عبر الصرح المؤسساتي المتين الذي أضحت تتوفر عليه البلاد في السنوات الأخيرة.

وأشار، في هذا الصدد، إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، دون إغفال بروز المنظمات غير الحكومية وفاعلين مؤثرين في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومما يبعث على الارتياح أيضا أن المؤسسة التشريعية تولي اهتماما متزايدا للقضايا التي تشغل بال مجموعة حقوق الإنسان، بما فيها التقارير المرفوعة للهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار الفحص الدوري الكوني.

ويرى عبد القادر أنه ما يهم أكثر هو ترجمة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة إلى واقع، بما في ذلك التوقيع على بعض البروتوكولات الاختيارية حول حق الأفراد في التقاضي أمام الآليات الدولية، وملاءمة جزء من التشريعات الوطنية مع التزامات المملكة.

وحول ما إذا كانت بلدان المنطقة تسير نحو نموذج خاص بها، اعتبر الخبير الدولي أنه لا توجد وصفة سحرية في مجال العدالة الانتقالية.

وأوضح أن «الوضع يختلف من بلد لآخر، بالنظر للفوارق القائمة بين الأنظمة الحكومية والانتهاكات المرتكبة والدينامية الاجتماعية»، معتبرا أنه من الأهمية بما كان الانكباب على خمس تجارب على الأقل عبر العالم.

وذكر عبد القادر أن المغرب، كبلد مؤسس وعضو في مجلس حقوق الإنسان، قام بدور أساسي، إلى جانب سويسرا والأرجنتين، في بروز الجيل الجديد من المقررين الخاصين، بمن فيهم المقرر المكلف بالعدالة الانتقالية، مشيدا بانخراط المملكة في مختلف الأدوات التابعة للمنظمة.

ويعد معهد جنيف لحقوق الإنسان، الذي تأسس سنة 2004، منظمة غير حكومية تنشط، بالأساس، في مجال التحسيس ونشر الوعي الجماعي إزاء حقوق الإنسان.

ويتجه المعهد نحو المجموعات الأكثر هشاشة للحث على إدماج مبادئ الاحترام والمساواة والكرامة على جميع المستويات في الخدمة العمومية.

كما ينظم المعهد ندوات ودورات تكوينية وطنية ودولية في مجال التربية على حقوق الإنسان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

3178/13

إدريس اليزمي:

خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر عبر النهوض بروح المقاولة

إدريس اليزمي

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، مساء الجمعة بمراكش، إن خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر بالضرورة عبر النهوض بروح المقاولة والمبادرة الخاصة. وأضاف اليزمي، خلال لقاء نظمه مركز المسيرين الشباب- فرع مراكش حول موضوع "المقاولة بالمغرب.. حق أم امتياز"، أن روح المقاولة تعتبر ضرورة حيوية بالنسبة للمغرب، كما أن النهوض بروح المقاولة يعد محركا للنمو ولخلق فرص الشغل. وأشار إلى أن الدستور الجديد نص على حرية المقاولة كحق أساسي، داعيا إلى وضع الآليات التي من شأنها تفعيل هذا الحق وأجرأته. من جانبه، أبرز ممثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كمال الدين فاهر أن الدولة وضعت عددا من الآليات الرامية إلى مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، من بينها برامج "رواج" و"مقاولاتي" و"مساندة"، مسجلا أن النتائج المحصل عليها لم تكن في مستوى الانتظارات. وأبرزت باقي المداخلات أن الحق في المقاولة بدأ يكتسي أهمية داخل المجتمع، كما دعوا إلى وضع قوانين تنظيمية تحدد بشكل واضح التزامات الدولة اتجاه المقاولين، فضلا عن القانون الأساسي وحقوق والتزامات هؤلاء. وأكدوا، في ذات السياق، على ضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالتربية على روح المقاولة وإزالة الحواجز التي تحول دون الولوج إلى عالم المقاولة والتي من بينها مشكلي الوعاء العقاري والولوج إلى التمويل. وشارك في هذا اللقاء ممثلون بالخصوص، عن الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومركز المسيرين الشباب المغرب. وتناول المشاركون عددا من المواضيع تتعلق ب"تأثير المقاولة على الفرد والمجتمع" و"وضع المقاول بالمغرب" و"هل المقاولة حق أساسي لجميع الأفراد وكيفية ضمانه" و"هل يترتب عن الحق في المقاولة التزامات" و"هل المقاولة امتياز مقتصر على شريحة من الساكنة".

يشار إلى أن مركز المسيرين الشباب، الذي تأسس سنة 2001 بالمغرب، يضم رؤساء مقاولات ومسيرين وأطر تجمعهم قناعة راسخة تتجلى في ضرورة أن يكون الاقتصاد في خدمة الإنسان. ويتواجد هذا المركز بتسع دول وهي المغرب والجزائر والبنين والكاميرون وموريتانيا وموناكو والكيبيك وجمهورية التشيك وتونس. ويسعى المركز إلى مواكبة الشباب المسيرين الطامحين إلى تحسين أدائهم والرفع من مردودية مقاولاتهم سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، وتشجيع روح المقاولة وتوحيد الكفاءات سواء في القطاع العام أو الخاص.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

النموذج المغربي للعدالة الانتقالية يفرض نفسه كمرجع على المستويين العربي والإسلامي

3178/3

مدير معهد جنيف لحقوق الإنسان قال إن ترجمة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة إلى واقع أهم درس للعدالة الانتقالية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إحدى أنشطته السابقة.

اعتبر الخبير الدولي نزار عبد القادر أن النموذج المغربي للعدالة الانتقالية وحماية الحقوق الإنسانية "يفرض نفسه كمرجع لا جدال فيه على المستويين العربي والإسلامي"، مدفوعا بإرادة سياسية واضحة.

واستخرج المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان حصيلة إيجابية بالتأكيد، ولكن أيضا نقدية "للتجربة الأكثر طلبا في منطقة تشهد إعادة تشكيل كلية في مرحلة ما بعد الربيع العربي". وأبرز عبد القادر، على هامش أشغال الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن "هذه تجربة رائدة تستحق الدراسة بشكل كلي والتعريف بها على نطاق واسع". وأضاف أنه لم يكن عبثا أن يستمد عدد كبير من بلدان المنطقة أفضل ما في هذا المسلسل الانتقالي، بما فيها بلدان تونس، واليمن والسودان ولبنان التي تستفيد من برامج مساعدة تقنية يوفرها المعهد السويسري. وتتواجد هذه المؤسسة المرموقة منذ فترة قصيرة في المملكة، حيث تنشط من أجل تعزيز قدرات البرلمانيين وكذا فاعلي المجتمع المدني بهدف تطوير أداء الوسطين التشريعي والجمعوي بغية تدبير ومتابعة أمثل للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتبنيها كقضية في هذين الوسطين. وقال المدير التنفيذي لمعهد جنيف "لسنا لدى الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وحتى لدى المجتمع المدني رغبة مشتركة في التقدم بالاستفادة من مناخ الانفتاح الذي يشجعه الدستور الجديد". ويتجسد هذا التوجه بشكل واضح، حسب الخبير، عبر الصرح المؤسساتي المتين الذي أضحت تتوفر عليه البلاد في السنوات الأخيرة. وأشار، في هذا الصدد، إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، دون إغفال بروز المنظمات غير الحكومية وفاعلين مؤثرين في الدفاع عن حقوق الإنسان. ومما يبعث على الارتياح أيضا أن المؤسسة التشريعية تولي اهتماما متزايدا للقضايا التي تشغل بال مجموعة حقوق الإنسان، بما فيها التقارير المرفوعة للهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار الفحص الدوري الكوني.

ويرى عبد القادر أنه ما يهم أكثر هو ترجمة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة إلى واقع، بما في ذلك التوقيع على بعض البروتوكولات الاختيارية حول حق الأفراد في التقاضي أمام الآليات الدولية، وملاءمة جزء من التشريعات الوطنية مع التزامات المملكة.

وحول ما إذا كانت بلدان المنطقة تسير نحو نموذج خاص بها، اعتبر الخبير الدولي أنه لا توجد وصفة سحرية في مجال العدالة الانتقالية وأوضح أن "الوضع يختلف من بلد لآخر، بالنظر للفوارق القائمة بين الأنظمة الحكومية والانتهاكات المرتكبة والديناميكية الاجتماعية"، معتبرا أنه من الأهمية بما كان الانكباب على خمس تجارب على الأقل عبر العالم. وذكر عبد القادر أن المغرب، كبلد مؤسس وعضو في مجلس حقوق الإنسان، قام بدور أساسي، إلى جانب سويسرا والأرجنتين، في بروز الجيل الجديد من المقررين الخاصين، بمن فيهم المقرر المكلف بالعدالة الانتقالية، مشيدا بانخراط المملكة في مختلف الأدوات التابعة للمنظمة.

ويعد معهد جنيف لحقوق الإنسان، الذي تأسس سنة 2004، منظمة غير حكومية تنشط بالأساس، في مجال التحسيس ونشر الوعي الجماعي إزاء حقوق الإنسان. ويتجه المعهد نحو المجموعات الأكثر هشاشة للحث على إدماج مبادئ الاحترام والمساواة والكرامة على جميع المستويات في الخدمة العمومية.

كما ينظم المعهد ندوات ودورات تكوينية وطنية ودولية في مجال التربية على حقوق الإنسان.

الصباح
يومية مغربية شاملة

800 طبيب شغل فقط لـ20 ألف مقاولة

4690

اليزمي يدق ناقوس الخطر بشأن الخصاص المسجل في الصحة والسلامة في مجال الشغل

أكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن معيقات تطبيق مدونة الشغل تحول دون إعمال عدد من الحقوق المتضمنة في هذه المدونة، ومنها حقوق العمال المؤقتين، والعاملين في قطاع المناولة، والفوارق التي تعانيها العاملات والعمال في القطاع الفلاحي، مقارنة مع نظرائهم في قطاعي التجارة والصناعة، والممارسات التي تحد من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الشغل، وتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، والصعوبات التي تعوق عمل مفتشي الشغل في أداء واجبهم إزاء هذه الفئات.

ودق اليزمي، في افتتاح المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل بعد مرور عشر سنوات من التطبيق، التي انعقدت صباح أمس (الاثنين) بالرباط، ناقوس الخطر بشأن الخصاص المسجل في مجال الصحة والسلامة، والناتج عن نقص عدد أطباء الشغل والمهندسين المختصين في المجال، مشيرا في هذا الصدد، إلى أن المغرب لا يوفر سوى 800 طبيب شغل فقط لحوالي 20 ألف مقاولة، ضمنهم 13 طبيبا مفتش شغل فقط، و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة. وأبرز أن هذا الرقم يسائل الساهرين على تطبيق مقتضيات المدونة، بعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ.

وجدد اليزمي دعوة المجلس إلى ضرورة الإسراع بالمصادقة على الاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية لسنة 1948 الخاصة بالحرية النقابية وبحماية حق التنظيم النقابي، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، المجرم لعرقلة حرية العمل، بما يضمن ممارسة الحقوق الدستورية والنقابية بشكل مسؤول وضمن إطار تشريعي متلائم مع المعايير الدولية والمستجدات الدستورية، خاصة في ما يتعلق بالقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المتعلق بالنقابات.

كما دعا الحكومة إلى التصديق على الاتفاقية الخاصة بالعمال المنزليين، والاتفاقية 141 لمنظمات العمال القرويين والاتفاقية 103 لحماية الأمومة.

وكشف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينكب، في الوقت الراهن، على دراسة الإشكالية المتعلقة بمحدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى عالم الشغل، والتي تشكل أحد التحديات المطروحة أمام السلطة الحكومية المطالبة بإيلاء الرعاية اللازمة لهذه الفئة المجتمعية.

وقال اليزمي إن المغرب مطالب بالاستمرار في انخراطه في منظومة القانون الدولي لحقوق العمل والعمال وتعزيزها، والتي كان آخرها إبداء المجلس رأيه في مشروع القانون الخاص بعمال المنازل، من خلال تقديم مقترحات تهم التنصيص على الضمانات المنصوص عليها في مدونة الشغل، ودعوته المغرب إلى الانضمام إلى الاتفاقية الجديدة "اتفاقية حقوق العمال المنزليين" التي تمت المصادقة عليها سنة 2011، ودخلت حيز التطبيق دوليا في شتنبر 2013.

وبعد مرور عشر سنوات على تطبيق مدونة الشغل، ما تزال العديد من مقتضياته لم تر النور بعد، ومنها بالخصوص، إخراج قانون الإضراب، وقانون النقابات، إلى الوجود، ومراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي.

في السياق ذاته، أكد التقرير التمهيدي الذي عرضه عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية أمام المناظرة الوطنية، أن مضمون المدونة يروم تحقيق معادلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات الانفتاح التجاري والاقتصادي للمغرب، وكذا تدعيم منظومة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. وتساءل عن مدى تحقيق هذه المعادلة خلال العشر سنوات من تنفيذ بنود المدونة.

وأشار الصديقي إلى أن المغرب عرف منذ 2003 تحولات عميقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمثلت بصفة خاصة في إقرار دستور جديد أسس لبعض الحقوق الاجتماعية، مرسما إياها حقوقا دستورية. كما شملت هذه التغييرات منظومة حقوق الإنسان، ومن بينها الحقوق الأساسية في العمل. وعلى الصعيد الدولي، بادر المغرب إلى الانخراط في كل المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق العمل اللائق.

جمال بورفيسي

الصديقي والرميد في المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل (عبد المجيد بزيوات)

لتضامنها مع ضحايا «سنوات الرصاص» المعتصمين بالرباط

9812/5

هيئة حقوقية تهاجم رئيس الحكومة وتعتبر مطالب المحتجين مشروعة

الرباط: كمال عسو

هاجمت الهيئة المغربية لحقوق الإنسان رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران لعدم استجابته لطلب فتح الحوار مع ضحايا « سنوات الرصاص » المضربين عن الطعام منذ يوم الثلاثاء الماضي أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

واعتبرت الهيئة مطالب المضربين مشروعة حيث طال انتظارهم في تفعيل التوصيات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية المالية والإدارية المتضمنة في المقررات التحكيمية التي يتوفرون عليها،إسوة بباقي الضحايا الذين تم تسوية وضعيتهم وانسجاما مع مبدأ تكافؤ الفرص كما هو منصوص عليه في الدستور الحالي.

ودعت الهيئة المغربية لحقوق الإنسان مجلس اليازمي باعتباره الجهة المكلفة بتتبع تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة إلى فتح حوار مع المضربين، والضغط على الحكومة لتنفيذ التوصيات وعلى رأسها التوصيات الخاصة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية لفائدة الفئات التي لم يتم تسوية وضعيتها بعد.

وكان أربعة أشخاص من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لمرحلة ما يعرف ب « سنوات الرصاص » قد دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام بعدما استنفذوا كافة السبل لطلب فتح حوار سواء مع رئاسة الحكومة أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حسب المراسلة التي توصلت بها الهيئة من طرف المضربين من أجل إيجاد حل لمطالبهم المتمثلة في الإدماج الاجتماعي وتسوية الوضعية المالية والإدارية للبعض منهم ، مطالبين الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراجعة قضية التقاعد للمدمجين في الوظيفة العمومية و تسوية ما تبقى من حاملي المقررات التحكيمية المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية وكذا إدماج الذين لديهم توصيات تتعلق بالإدماج الاحتماعي ، مبرزين في هذا الصدد بأن عددا من ضحايا سنوات الرصاص لم يستفيدوا من تعويضات مناسبة لحجم الأضرار التي لحقتهم، بحيث إن إحدى العائلات لم تتلق سوى عشرة ملايين سنتيم، في حين أن الأسرة تضم ثلاثة إخوة ، متسائلا كذلك عن المعايير التي اعتمدوها لصرف التعويضات، مشيرين إلى أن الجهات ذات الصلة المباشرة بملفها المطلبي وعلى رأسها رئاسة الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم تقم بأدنى جهد في هذا الإطار ، معتبرين بأنه نوع آخر من أنواع العنف والقهر الذي لايقل حدة عن ذلك الذي مورس خلال سنوات الرصاص ناهيك عن عدم الإنصات إلى الآخر و تغييب الحوار المفضي إلى إيجاد حلول مرضية .

العلم

انطلاق المناظرة الوطنية حول مرور عشر سنوات على مدونة الشغل وسط انتقاد عارم للمركزيات النقابية

فاعلون نقابيون يجمعون على النقائص التي تكتنف مدونة الشغل ويدعون إلى تطبيق مضامينها على أرض الواقع

تساؤلات حول الجدوى من عقد مناظرة حول مدونة الشغل في ظل حكومة تهمش النقابات وتعطل الحوار الاجتماعي

الرباط : سعيد الوزان 23/09/2014

أجمع الفاعلون النقابيون على عدم تمكن مدونة الشغل من حل المعضلات التي تواجه الأجراء والطبقة العاملة بوجه عام ما يهدد السلم الاجتماعي بالمغرب، جاء ذلك خلال افتتاح المناظرة الوطنية التي دعت إليها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية بدعم من منظمة العمل الدولية، أمس الاثنين، وتدور أشغالها على مدى يومين بالرباط تحت عنوان: «مدونة الشغل 2004 – 2014 : بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق».

وتساءل الأمناء العامون وممثلوا المركزيات النقابية بمناسبة مرور 10 سنوات على سن مدونة الشغل عن الجدوى من عقد هذه المناظرة في ظرفية يطبعها غياب الحوار الاجتماعي بين الفرقاء الاجتماعيين من جهة، وبين الحكومة من جهة أخرى، مؤكدين على أن من شأن ذلك تأجيج الاحتقان الاجتماعي والدفع بالبلاد باتجاه المجهول.

وفي هذا الصدد، دعا الميلودي موخاريق، أمين عام الاتحاد المغربي للشغل، إلى وجوب ردم الهوة بين فصول المدونة وتطبيقها على أرض الواقع، مؤكدا أن مدونة الشغل ليست هدفا في حد ذاته، بل هي حد أدنى للتشريع، واستدل بالعديد من التجارب الدولية الرائدة في المجال، والتي لا تتوفر على مدونة بل على اتفاقية جماعية للشغل.

وبعد أن قدم لمحة تاريخية على مدونة الشغل، والتي أكد من خلالها على أن فكرة إحداث مدونة للشغل بالمغرب تعود إلى سنة 1972، وتحديدا مع حكومة كريم العمراني، إلا أنها لم تر النور نظرا لعقلية الاستحواذ وفرض الأمر الواقع التي كانت تنهجها هذه الحكومات، والتي كانت حسب قوله تعمل على ضرب المكتسبات والحقوق المشروعة لعموم الشغيلة المغربية.

ومن جهته، أكد ممثل الكنفدرالية للشغل في معرض كلمته أن النقاش العمومي حول مدونة الشغل يجب أن يرتقي إلى مستوى اللحظة التاريخية التي يجتازها المغرب، متسائلا بهذا الخصوص عن سمات المناخ الاجتماعي الذي تنعقد فيه هذه المناظرة.

وسجل الفاعل النقابي في معرض مداخلته أسفه الشديد من المعضلة الكبرى التي تواجه الطبقة العاملة ومركزياتها النقابية، والمتجلية أساسا في إقفال باب الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة، ناهيك عن انفرادها بالقرارات عوض أن تواجه الواقع والحقائق كما هي، وبدلا من ذلك تقوم الحكومة بتهميش النقابات وتضرب عرض الحائط بنداءاتها ومذكراتها المشتركة.

ومن جانبه، شدد الحسن الحنصالي، ممثل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، على أنه رغم مرور عشر سنوات على اعتماد مدونة للشغل بالمغرب، إلا أن واقع الحال لازال يشهد بأنه لا يتم احترام بنودها رغم كل التنازلات التي قدمتها المركزيات النقابية.

وقال الحنصالي أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يطالب باحترام كل القوانين التي يصدرها المغرب أو تلك التي صادق عليها، داعيا في هذا الصدد إلى ضرورة الإسراع بالمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 والغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، والانكباب على إيجاد حلول عقلانية للقطاع غير المهيكل والعمل على ضمان العدالة الاجتماعية.

وفي سياق كلمته، اعتبر نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن المناظرة الوطنية حول مرور عقد من زمن إحداث مدونة للشغل بالمغرب، تعد مناسبة سانحة للقيام بوقفة تأمل بهدف تقييم المنجزات والتداول في الإشكالات وفق مقاربة تشاركية من شأنها الإسهام في تحسين مناخ الشغل وتعزيز أسس السلم الاجتماعي، باعتباره شرطا لازما لتشجيع واستقطاب الاستثمار.

وأكد بركة أن المجلس كمؤسسة استشارية مستقلة يعد فضاء للحوار البناء بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، مستعرضا بهذا الخصوص مختلف أنشطته وأبوابه الحيوية التي ما انفك يقوم بها منذ إنشائه إلى اليوم.

من جانبه، قال ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا الأخير يتابع انطلاقا من دائرة اختصاصه باعتبار التشغيل حق من الحقوق الأساسية، خاصة منها الحريات النقابية والحق في الإضراب، داعيا في هذا الصدد إلى ضرورة مواصلة انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق العمال وتعزيزها.

وسلط اليزمي الضوء على بعض الممارسات التي تحد من الحرية النقابية ببلادنا، ومنها عدم تطبيق مدونة الشغل وأحيانا محدوديتها، ناهيك عن وضعية الأجراء المؤقتين وقطاع المناولة، وهما القطاعان اللذان يعدان مصدرا للاحتقان والاحتجاج، وغالبا ما تواجههما انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأضاف اليزمي أن عاملات وعمال القطاع الفلاحي هم الأكثر تضررا من نظرائهم في باقي القطاعات، ناهيك عن استمرار ظاهرة تشغيل الأطفال والنقص البين في مجال الصحة والسلامة المهنية، ومحدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لسوق الشغل.

وفي كلمة له بالمناسبة، شبه مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، سياقات إخراج مدونة الشغل بمدونة الأسرة، معتبرا أن كليهما جاءا نتيجة توافق مجتمعي رغم النقائص التي تعترض مدونة الشغل.

وقال الرميد أنه يجب تثمين مجمل مقتضيات مدونة الشغل وخاصة ما يتعلق منها بالمفاوضة واتفاقية الشغل، داعيا في هذا الإطار إلى مأسسة التعاون بين وزارة التشغيل ووزارة العدل.

وأقر وزير العدل بكون مدونة الشغل وحدها تظل قاصرة أمام تحقيق السلم الاجتماعي، وهو ما يدعو إلى مساءلتها وتقييم تجربتها بهدف تطويرها واعتبارها بمثابة لبنة أساس لاستشراف أي مستقبل ولتساهم في الاستقرار المجتمعي.

وبدوره، قال عبد الله باها، وزير الدولة أن مشروع مدونة الشغل جاء نتيجة توافق مجتمعي دقيق، كاشفا على أن البرلمان حينما لم يتمكن من إدخال أي تعديلات على مشروعها، بما في ذلك التعديلات اللغوية، وذلك لحساسيتها ونظرا لجو التوافق والتراضي الذي طبع إخراجها إلى حيز النور.

وقال باها أن المدونة كشفت عن العديد من الثغرات وحان الوقت لتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها ومدى استجابة مضامينها لتحولات عالم الشغل.

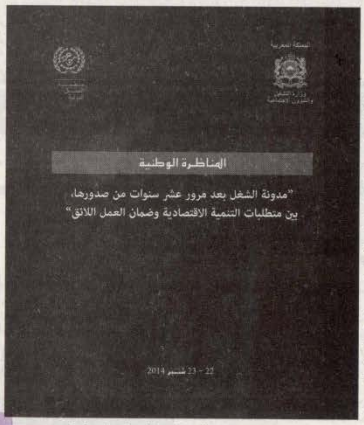

العدالة الانتقالية في المغرب

الاثنين 22 شتنبر 2014 - 23:30

http://www.hespress.com/videos/241506.html

تقرير حول الإضراب المفتوح عن الطعام للمعتقلين السياسيين بتولال 2

النهج الديمقراطي القاعدي

2014 / 9 / 22

الإتحاد الوطني لطلبة المغرب
النهج الديمقراطي القاعدي
موقع مكناس الصامد

تقرير حول الإضراب المفتوح عن الطعام للمعتقلين السياسيين بتولال 2
بعد المكتسبات التي انتزعها المعتقلون السياسيون للحركة الطلابية بتولال 2 (حسن أهموش، سفيان الصغيري، حسن كوكو، منير أيت خافو) عبر صمودهم المستميت ومعاركهم البطولية عن الطعام إيمانا منهم بعدالة قضيتهم ومشروعية مطالبهم سيعمل النظام القائم في شخص إدارة المعتقل السالف الذكر في الزحف على مكتسبات الرفاق والتضييق عليهم ، حيث تم يومه الجمعة 5 شتنبر التنكيل برفيقي النهج الديمقراطي القاعدي حسن أهموش وسفيان الصغيري بعد رفضهما التفتيش المستفز لهما حيث تم تقييد يديهما ليتم تعذيبهما لأزيد من 3 ساعات - ليتبين وبالملموس المغرب الجديد مغرب القمع والإعتقال والإغتيال والتعذيب – قبل وضعهما بزنزانتين إلى جانب معتقلي الحق العام لتكسير عزيمتهما والنيل من صمودهما كما استقدمت الإدارة 7 معتقلين للحق العام لزنزانة الرفاق ليتم وضعهم إلى جانب الرفيقين المعتقلين السياسيين للحركة الطلابية حسن كوكو و منير أيت خافو. ليدخل الرفاق مجتمعين في إضراب مفتوح عن الطعام يوم 5 شتنبر تحصينا لمكتسباتهم .
وبعد تقديمهم لإشعارات الإضراب عن الطعام لإدارة المعتقل يوم الإثنين 8 شتنبر رفضت هذه الأخيرة تسلم الإشعارات بدعوى عدم ((قانونية)) مطالبهم وتعاملت بمزيد من التعنت مع ملف الرفاق المطلبي، وأمام عزيمة الرفاق التي لا تقهر سيحاول النظام القائم احتواء الرفاق عبر استنجاده ب (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان) التي حاولت يوم الأربعاء 10 شتنبر النيل من عزيمة الرفاق وتنبيه عن مواصلة معركتهم محاولة يائسة تكسرت على أرضية صمود الرفاق ، ليلجأ النظام لورقته الأخيرة (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) وذلك الرفاق التي لا تقهر سيحاول النظام القائم احتواء الرفاق عبر استنجاده ب (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان) التي حاولت يوم الأربعاء 10 شتنبر النيل من عزيمة الرفاق وتنبيهم عن مواصلة معركتهم محاولة يائسة تكسرت على أرضية صمود الرفاق ، ليلجأ النظام لورقته الأخيرة (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) وذلك يوم الإثنين 15 شتنبر ليفتح حوار مع الرفاق بحضور مدير المعتقل حيث قدمت الإدارة وعود بتحقيق جميع نقاط الملف المطلبي المتعلقة بتحسين شروط الإعتقال باستثناء مطلب الزيارة الخاصة تحت ذريعة إحالة هذه النقطة على (المندوبية العامة للإدارة السجون) وبعد ذلك تم تجميع الرفاق في نفس اليوم بزنزانة واحدة لكن دون تفعيل باقي وعود الإدارة ليستمر الإضراب المفتوح عن الطعام إلى غاية يوم الخميس 18 شتنبر حيث تمت أجرأت جميع نقاط الملف المطلبي ليعلق الرفاق خطوتهم النضالية، وتجدر الإشارة لإنتزاع الرفاق لمكتسبات جديدة منها تمكينهم من جهاز حاسوب لتسهيل مواصلة دراستهم.
فيما لا يزال رفيقنا البطل عبد الغني الرزاقي صامدا في إضراب مفتوح عن الطعام منذ الإثنين 15 شتنبر 2014 دفاعا عن مطالبه من داخل معتقل تولال 1 وتحيتنا لهويته كمعتقل سياسي.

"الإعتقال أو الإستشهاد أهون ألف مرة من أن ننزاح عن خط العمال والفلاحين"

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=434010&r=0&cid=0&u=&i=0&q=

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

معتقل سياسي سابق بالخميسات يتهم الرباح بحرمانه من حقوقه

الخميسات: المهدي لمرابط

[72/5

هدد إدريس البدوري، المعتقل السياسي السابق في إطار ما سمي بمجموعة مراكش الثانية، الذي حكم عليه إبان سنوات الرصاص بعشر سنوات سجنا نافذا، قضى منها ثماني سنوات بعدما استفاد من عفو ملكي، هدد بتنفيذ اعتصام إنذاري أمام مقر عمالة الخميسات، والدخول في أشكال احتجاجية نوعية، في حال لم تتم الاستجابة لمطلبه وتسوية استفادته من مأذونية النقل المزدوج، التي قضى بشأنها ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف السنة من الانتظار جراء التماطل والتسويف.

وفي مقابلة أجرتها معه «الأخبار» أكد البدوري الذي اعتقل سنة 1986، أنه استفاد في أبريل 2004 من عملية الإدماج والتغطية الصحية في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة وبحضور ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال اجتماع عقد بعمالة الخميسات، توجت بالمصادقة على استفادته من مأذونية للنقل المزدوج، قام إثرها بإعداد ملف متكامل يتضمن جميع الوثائق التي طلبت منه حينها وسلمها إلى المصالح المعنية بالعمالة، ومنذ ذاك الوقت أردف البدوري قائلا: «وأنا أنتظر وأنتقل ذهابا وجيئة بين مصالح عمالة الخميسات والمصالح المركزية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك من دون جدوى، في الوقت الذي استفاد فيه عمليا بعض الأصدقاء ممن هم في وضعيتي بالعديد من مدن المملكة من مأذونيات سيارات الأجرة، بصنفيها الأول والثاني، وهناك من تم إدماجه هو أو أحد أبنائه بأسلاك الوظيفة العمومية، لهذا أستنكر هذه الازدواجية في معالجة هذه الملفات، الشيء الذي أحسست معه بالحكرة، خصوصا وأني متزوج وأب لطفلين وعاطل عن العمل بسبب وضعي الصحي الحرج، جراء خضوعي لعمليتين جراحيتين نتيجة التعذيب الجسدي والنفسي الذي مورس علي خلال فترة اعتقالي بسجن درب مولاي علي الشريف الشهير». وصرح المتضرر أن وزارة التجهيز والنقل كاتبت في يونيو 2012 عمالة الخميسات بشأن الموافقة على استفادته من المأذونية، إلى جانب صديق له توفي قبل ذلك بشهور، وطلب منهما ثانية إعداد ملف آخر سلماه إلى عمالة الإقليم من دون أن يغير ذلك في الأمر شيئا. ويقول البدوري: «لا أعرف سببا لاستمرار حرماني من تسلم مأذونيتي، بالرغم من استيفائي لجميع الشروط واتباعي للمسطرة والإجراءات المعمول بها، وهو ما دفعني إلى اتخاذ قرار الدخول في مسلسل احتجاجي، من أجل إثارة انتباه المسؤولين إلى معاناتي وتفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة. وفي حال عدم التجاوب مع مطلبي سأخوض معركة الأمعاء الخاوية مفتوحة حتى الموت، وأحمّل وزارة النقل أمام الله وأمام الناس كامل المسؤولية في ما قد يلحقني من أضرار، فالأمر بالنسبة إلي أضحى مسألة حق وكرامة وأنا مستعدّ للتضحيّة بحياتي من أجله»، بدل الإنتظارية التي وصفها بالموت البطيء، داعيا كافة الهيآت الحقوقية إلى دعمه ومؤازرته في محنته.

المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل : الدعوة إلى الاعتماد أكثر على الاتفاقيات الجماعية لتنظيم العلاقات المهنية

شاركأضف تعليق (0)h30و.م.ع 17 22.09.2014

الرباط/ 22 شتنبر 2014 /ومع/ دعا المشاركون في المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل، اليوم الاثنين بالرباط، إلى الاعتماد أكثر على الاتفاقيات الجماعية كآلية لتنظيم العلاقات المهنية وتثبيت أسس مناخ اجتماعي سليم. واعتبر المشاركون في هذه الندوة التي تنظمها، على مدى يومين، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بتعاون مع مكتب العمل الدولي، تحت شعار " مدونة الشغل بعد عشر سنوات من التطبيق، بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق" أن من شأن الاتفاقيات الجماعية أن تسهم بشكل كبير في تحسين علاقات الشغل والنهوض بظروف العمل وضمان استقرار المقاولات. وأكد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، السيد عبد السلام الصديقي، في كلمة افتتاحية، أن تشريع الشغل يعتبر من الخطوط الناظمة الأكثر تأثيرا على صيرورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مشيرا إلى أن المغرب بادر إلى الانخراط في كل المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق العمل اللائق. وأشار إلى أن التساؤلات التي تطرح حول مدى تفعيل مدونة الشغل، بعد عشر سنوات من دخولها حيز التطبيق، تقتضي مناقشتها إعمال منهجية تشاركية ثلاثية تساهم فيها كل المنظمات المهنية للمشغلين والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا وكذا المهنيين ورجال القضاء والباحثين المهتمين، مؤكدا أن تقييم حصيلة تطبيق المدونة ينبغي أن يشمل الجوانب الرقابية أيضا للوقوف على العوائق المرتبطة بمهام وأنشطة الأجهزة المسؤولة عن مراقبة تطبيقها. ومن جانبه، أكد وزير العدل والحريات، السيد مصطفى الرميد، على ضرورة تثمين مقتضيات مدونة الشغل؛ خاصة تلك المتعلقة بالمفاوضة الجماعية واتفاقيات الشغل الجماعية، والدفع بدور الفرقاء الاجتماعيين للنهوض بظروف العمل وتوفير شروط الصحة والسلامة؛ ترسيخا لمبدأ المقاولة المواطنة. وأوضح أن الوزارة حرصت على إيلاء أهمية لتظلمات الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين للارتقاء بعمل القضاء الاجتماعي وتوحيد الاجتهاد القضائي، مشيرا إلى أنه تم إحداث محاكم مصنفة من بينها المحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدار البيضاء، وهو ما شكل، حسب الوزير، قيمة مضافة لتنظيم القضاء الاجتماعي بالدار البيضاء. ومن جهته، أبرز وزير الدولة السيد، محمد باها، أن هذه اللحظة التقييمية للمدونة تأتي في سياق اقتصادي واجتماعي دولي ووطني يتسم بتحولات عميقة تستدعي من الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين إعادة النظر في التشريعات المؤطرة لها، لتحقيق الحكامة الجيدة والنجاعة التدبيرية. وأضاف أن مدونة الشغل تحتاج اليوم إلى قراءة متأنية على ضوء أحكام الدستور الذي جاء ليعزز الحقوق الأساسية في العمل، من أجل حسن تنزيل أحكامه ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ما يتعلق بممارسة الحرية النقابية وتشجيع المفاوضة الجماعية وتقنين ممارسة حق الإضراب والحق في العمل.

وبدوره، ذكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السيد نزار بركة، بأن المجلس سبق أن انكب على موضوع نزاعات الشغل الجماعية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي واستقرار المقاولة، مشيرا إلى أنه اقترح عددا من الآليات الناجعة تهم على الخصوص الامتثال الشامل للقانون وملاءمة بعض أحكامه لواقع العمل المأجور في بعض المجالات، وإبرام اتفاقيات جماعية على كافة المستويات، باعتبارها الآلية المثلى لتعزيز العلاقات الجماعية وملاءمتها مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف أن التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2013 أكد على أولوية تقوية ومأسسة الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف، كما اعتبر أن إبرام الاتفاقيات الإطار بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب مع بعض النقابات حول الوساطة الاجتماعية في مجال نزاعات الشغل تشكل خطوة هامة في هذا المنحى ينبغي تطويرها. أما **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي**، فاعتبر أن إشكالية عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، وأحيانا محدودية هذه المقتضيات، تشكل عائقا أمام إعمال عدد من الحقوق التي جاءت بها المدونة في التعاطي مع كثير من مظاهر الهشاشة كالعمل المؤقت وقطاع المناولة والممارسات التي تحد من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الشغل، إضافة إلى تفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، ومحدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى عالم الشغل. ومن جهتهم، أكد ممثلو المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا على ضرورة توفير وسائل المراقبة والتنسيق بين الوزارات لضمان تفعيل ناجع لمدونة الشغل، مشيرين إلى أن 63،7 في المئة من الإضرابات التي يشنها مستخدمو القطاع الخاص تعود أسبابها إلى خرق مقتضيات قانون الشغل والاتفاقيات الجماعية وعدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي والتسريح الجماعي؛ وليس المطالبة بزيادة الأجور. وأعربوا عن أسفهم لكون المناخ الاجتماعي السائد حاليا يتسم ب"تغييب الحوار الاجتماعي وتجاهل مطالب المنظمات النقابية"، مركزين على أنه لا يمكن تطبيق مدونة الشغل بشكل منفصل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وبعد أن أبرزوا أهمية الاتفاقيات الجماعية في النهوض بعلاقات الشغل، شددوا على أن التفاوض الجماعي الثلاثي التركيبة يبقى الإطار الأسمى لمناقشة الملفات الاجتماعية لإيجاد الحلول الملائمة، معتبرين أن الضرورة الوطنية وحاجات المجتمع تفرض ترسيخ ثقافة الحوار. وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذه المناظرة بتوقيع اتفاقية شغل جماعية بين شركة "أ بي إم طنجة" ونقابة الاتحاد المغربي للشغل تمتد على ثلاث سنوات، وتنص، إلى جانب مقتضيات عامة، على الحقوق النقابية وتنظيم الحوار الاجتماعي، والتشغيل وتنظيم العمل وشروطه، والتصنيف المهني والأجر والأعمال الاجتماعية. وإلى جانب الورشات الموضوعاتية، تناقش هذه المناظرة، مواضيع تهم "مدونة الشغل والدستور" و"مدونة الشغل ومعايير العمل الدولية" و "مدونة الشغل ومناخ الأعمال" و" حركية تشريعات العمل في بعض البلدان الأوروبية" و"مدونة الشغل والنوع الاجتماعي".

http://www.menara.ma/ar/2014/09/22/1370078-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9.html

أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط المضربون عن الطعام يستنكرون سياسة الكيل بمكيالين لرئيس الحكومة

الاتحاد الاشتراكينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 23 - 09 - 2014

استنكر المضربون عن الطعام انتهاكات حقوق الانسان خلال سنوات الرصاص والمعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بشدة اللامبالاة وسياسة التماطل والتسويف التي تنهجها حكومة بن كيران حول ملفاتهم الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وهو ما اعتبروه سياسة ممنهجة للتنكر والتملص من كل الأهداف الرامية لحقوق الإنسان عامة وخاصة الملفات المتعلقة بهيئة الإنصاف والمصالحة . وكأن هدا الملف لا يعنيها ولا يتماشى مع سياستها وإيديولوجيتها الفكرية.

المضربون عن الطعام اعتبروا أن تصرفها هذا مساس خطير بما جاءت به هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي من توصيات المتوج بتقديمه لأعلى سلطة سياسية في البلاد ، بدليل أن رئيس الحكومة تملص كذلك حتى من البلاغات الصادرة عن الوزير الأول السابق عباس الفاسي بتاريخ 15/01/2010 والبلاغ الثاني المؤرخ ب 15/04/2010 ، هذان البلاغان أشار فيهما الوزير الأول إلى ضرورة تنفيذ وتفعيل كل التوصيات الصادرة عن هيئة المصالحة المتعلقة أساسا بالإدماج الإجتماعي، وذلك من أجل صيانة كرامة ضحايا القمع السياسي وإخراجهم من وضعية الهشاشة والتهميش ، كما دعا الجميع من حكومة ومسؤولين، للانخراط في تنفيذ كل التوصيات بما فيها المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية.

ويضيف بلاغ المضربين : «.. نستغرب في نفس الوقت أن رئاسة الحكومة قامت مؤخرا في السنة الماضية بتسوية ملفات تتعلق بالتسوية الإدارية والمالية والإدماج الإجتماعي لفائدة 64 شخصا جلهم ينحدرون من المناطق الجنوبية . ولما استنكر ضحايا سنوات الجمر والرصاص آنذاك قامت الحكومة بتصريح بأن الأشخاص المستفيدين من هذه التسوية لديهم توصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وحتى إذا اعتبرنا جدلا تصريحهم معقولا، فلماذا الحكومة لم تلتفت الى كل الحالات وخاصة حالة المضربين عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهم المصطفى نذير وصدقي رفيق و أوحمو الشريف؟

لذا نعلن لرئيس الحكومة ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أننا سنظل مضربين عن الطعام إلى حدود تلبية مطالبنا المشروعة والمتعلقة بالإدماج الإجتماعي بالنسبة لكل من صدقي رفيق وأحمو الشريف والتسوية الإدارية والمالية بالنسبة لمصطفى نذير».

http://www.maghress.com/alittihad/204308

هذا ما قدمته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – المكتب الجهوي– جهة الجنوب الغربي لوفد حقوقي أجنبي...

الصحراء اليومية/طانطان

بطلب من ممثلي الشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ، التي تزور منطقة الصحراء في إطار جولة توثيق اوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة ، التقى المكتب الجهوي للجمعية ومكاتب فرعي كل من العيون وطانطان ما بين 17و19 شتنبر 2014 بممثلين عن الشبكة هذه اللقاءات التي اتسمت بأجواء ايجابية وبناءة ، عرض أعضاء المكتب الجهوي للجمعية وفرعي كل من العيون وطانطان مجمل أوضاع حقوق الإنسان التي تشهدها المنطقة على مستوى الحقوق السياسية المدنية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية وكافة الانتهاكات التي تطال وضعية حقوق الإنسان والمضايقات التي يتعرض لها النشطاء الحقوقيون.

وتطرق المكتب الجهوي للجمعية بشكل خاص لحالات التعذيب وسوء المعاملة والممارسات الحاطة بالكرامة التي رصدتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمنطقة الصحراء المرتبطة بالاعتقال التعسفي ووضعية السجون و اوضاع المعتقلين السياسيين الصحراويين وعلى رأسهم وضعية الرفيق يحيا اعزة عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع طانطان المحكوم ب 15 سنة سجنا نافذة على خلفية احداث مدينة طانطان فبراير 2008 ,ووضعية عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع آسا عبد الخالق المرخي المعتقل بسجن أيت ملول في إطار الاعتقال الاحتياطي على خلفية الأحداث المؤلمة والتي عرفتها مدينة آسا والزاك وكلميم والتي نتج عنها المس بالحق في الحياة ومقتل الشاب رشيد الشين والذي اعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص ملفه إن القوات العمومية هي من تسببت في مقتله دون ان يتم فتح أي تحقيق في الموضوع إعمالا لمبدأ الكشف عن الحقيقة والمسائلة وعدم الإفلات من العقاب.

كما سلم المكتب الجهوي لممثلي الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان:

- تقرير مفصلا ودقيق حول حالات التعذيب وسوء المعاملة والممارسات الحاطة بالكرامة التي رصدتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمنطقة الصحراء.
- تقرير مفصل حول وضعية السجون بالمنطقة مع لائحة لحالات الوفيات التي عرفتها السجون.
- لائحة للمعتقلين السياسيين الصحراويين بالمنطقة.
- نسخة من التقرير المنجز حول أحداث أسا /الزاك وكلميم والناتجة بالأساس عن تفكيك القوات العمومية بالقوة لمخيم تيزمي ومانتج عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مست الحق بالحياة حالة مقتل الشاب: رشيد الشين.
- نسج من الشكايات المقدمة من طرف ضحايا التعنيف وسواء المعاملة للنيابة العامة **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** .

كما ثمن أعضاء المكتب الجهوي وأعضاء فرعي كل من العيون وطانطان روح التعاون البناء والإيجابي التي تطبع العلاقة بين الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان وفروع الجمعية بالجهة بإعتبار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عضوا بالشبكة خدمة لقضايا حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها ووفق مرجعية المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

http://www.saharadiario.com/news6824.html

اليازمي يدخل بـ«الخيط الأبيض» بين الداخلية والحقوقيين

اليوم 24
الاثنين 22-09-2014 22:14

تابعني

مواضيع سابقة
- تأجيل النظر في ملف المتابعين على خل..
- منظمة الصحة العالمية : 2811 حالة وف..

اليازامي

تكبير الخط تصغير الخط أطبع المقال

مع اقتراب موعد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المزمع عقده بمراكش أواخر شهر دجنبر، تجري مفاوضات لنزع فتيل التوتر بين الداخلية والجمعيات الحقوقية، على خلفية التصريحات التي أطلقها وزير الداخلية محمد حصاد، والتي يتهم فيها جمعيات حقوقية، دون ذكرها بالاسم، بإضعاف القوات الأمنية، وخدمة أجندة خارجية بإعداد ملفات وتقارير مغلوطة لدفع الجهات المعادية للمغرب إلى اتخاذ قرارات ضده، مقابل التوصل بأموال خارجية.

مصدر من الائتلاف الحقوقي كشف أن قادة الحركة الحقوقية اقترحوا على إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مخرجا من شأنه أن يشجع على الانخراط الكامل للجمعيات الحقوقية في المنتدى، حيث اقترح على اليازمي لعب دور «الخيط الأبيض» بين الجمعيات الحقوقية ووزير الداخلية، محمد حصاد، وعقد لقاء بينهما يشرف عليه المجلس الوطني يكون فرصة لحصاد لتفسير مواقفه، والتراجع عن تصريحاته السابقة، في ما يشبه «اعتذار» للحركة الحقوقية.

http://www.alyaoum24.com/215202.html

خبير دولي: النموذج المغربي للعدالة الانتقالية «يفرض نفسه كمرجع على المستويين العربي والإسلامي»

282/7

صحيفة الناس

اعتبر الخبير الدولي نزار عبد القادر أن النموذج المغربي للعدالة الانتقالية وحماية الحقوق الإنسانية «يفرض نفسه كمرجع لا جدال فيه على المستويين العربي والإسلامي»، مدفوعا بإرادة سياسية واضحة.

واستخرج المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان حصيلة إيجابية بالتأكيد، ولكن أيضا نقدية «للتجربة الأكثر طلبا في منطقة تشهد إعادة تشكيل كلية في مرحلة ما بعد الربيع العربي».

وأبرز عبد القادر، في حوار خص به وكالة المغرب العربي للأنباء على هامش أشغال الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن «هذه تجربة رائدة تستحق الدراسة بشكل كلي والتعريف بها على نطاق واسع».

وأضاف أنه لم يكن عبثا أن يستمد عدد كبير من بلدان المنطقة أفضل ما في هذا المسلسل الانتقالي، بما فيها بلدان تونس، واليمن والسودان ولبنان التي تستفيد من برامج مساعدة تقنية يوفرها المعهد السويسري.

وتتواجد هذه المؤسسة المرموقة منذ فترة قصيرة في المملكة، حيث تنشط من أجل تعزيز قدرات البرلمانيين وكذا فاعلي المجتمع المدني بهدف تطوير أداء الوسطين التشريعي والجمعوي بغية تدبير ومتابعة أمثل للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتبنيها كقضية في هذين الوسطين.

وقال المدير التنفيذي لمعهد جنيف «لمسنا لدى الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وحتى لدى المجتمع المدني رغبة مشتركة في التقدم بالاستفادة من مناخ الانفتاح الذي يشجعه الدستور الجديد». ويتجسد هذا التوجه بشكل واضح، حسب الخبير، عبر الصرح المؤسساتي المتين الذي أضحت تتوفر عليه البلاد في السنوات الأخيرة.

وأشار، في هذا الصدد، إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، دون إغفال بروز المنظمات غير الحكومية وفاعلين مؤثرين في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومما يبعث على الارتياح أيضا أن المؤسسة التشريعية تولي اهتماما متزايدا للقضايا التي تشغل بال مجموعة حقوق الإنسان، بما فيها التقارير المرفوعة للهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار الفحص الدوري الكوني.

ويرى عبد القادر أنه ما يهم أكثر هو ترجمة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة إلى واقع، بما في ذلك التوقيع على بعض البروتوكولات الاختيارية حول حق الأفراد في التقاضي أمام الآليات الدولية، وملاءمة جزء من التشريعات الوطنية مع التزامات المملكة. وحول ما إذا كانت بلدان المنطقة تسير نحو نموذج خاص بها، اعتبر الخبير الدولي أنه لا توجد وصفة سحرية في مجال العدالة الانتقالية.

وأوضح أن «الوضع يختلف من بلد لآخر، بالنظر للفوارق القائمة بين الأنظمة الحكومية والانتهاكات المرتكبة والدينامية الاجتماعية»، معتبرا أنه من الأهمية بما كان الانكباب على خمس تجارب على الأقل عبر العالم. وذكر عبد القادر أن المغرب، كبلد مؤسس وعضو في مجلس حقوق الإنسان، قام بدور أساسي، إلى جانب سويسرا والأرجنتين، في بروز الجيل الجديد من المقررين الخاصين، بمن فيهم المقرر المكلف بالعدالة الانتقالية، مشيدا بانخراط المملكة في مختلف الأدوات التابعة للمنظمة.

ويعد معهد جنيف لحقوق الإنسان، الذي تأسس سنة 2004، منظمة غير حكومية تنشط، بالأساس، في مجال التحسيس ونشر الوعي الجماعي إزاء حقوق الإنسان.

ويتجه المعهد نحو المجموعات الأكثر هشاشة للحث على إدماج مبادئ الاحترام والمساواة والكرامة على جميع المستويات في الخدمة العمومية.

كما ينظم المعهد ندوات ودورات تكوينية وطنية ودولية في مجال التربية على حقوق الإنسان.

صحيفة الناس

المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل.. اليزمي يدعو إلى إلغاء تجريم عرقلة حرية العمل

2821/3

ليلى العابدي

دعا إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، المجرم لعرقلة حرية العمل، لضمان ممارسة الحقوق الدستورية والنقابية بشكل مسؤول وضمن إطار تشريعي متلائم مع المعايير الدولية والمستجدات الدستورية، مخصصا بالذكر القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المتعلق بالنقابات.

و أكد اليزمي خلال المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل 2004-2014 بالرباط امس الاثنين، على ضرورة أعتماد الاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية لسنة 1948 الخاصة بالحرية النقابية وبحماية التنظيم النقابي. رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتبر أن إشكالية عدم تطبيق المدونة واحيانا محدودية هذه المقتضيات عائق لإعمال عدد من الحقوق التي جاءت بها المدونة، في التعاطي مع كثير من مظاهر الهشاشة كالعمل المؤقت، موضحا أن الانتهاكات التي وقف عليها المجلس هي ممارسات تحد من تكافؤ الفرص بين الجنسين.

المبلودي مخاريق، الأمين العام لالاتحاد المغربي للشغل، قال إن المدونة كانت نتاج توافق جاء بعد رفض الهيئات النقابية لأعتماد مدونة للشغل مقترحة من حكومات متعاقبة لـ30 سنة لكونها، كما اعتبر مخاريق، كانت مشاريع تضرب حقوق الطبقة العاملة. الأمين العام قال إن النصوص في ميدان العمل كانت متشتتة، حيث كانت بعضها تعود لقانون الالتزامات والعقود لسنة 1913، لذلك كان من الضروري تجميع النصوص في مدونة واحدة، والنهوض بها من خلال التشجيع على الحوار، وعصرنة العلاقات.

مخاريق تاسف لعدم اعتماد الاتفاقيات الجماعية بالقطاعات، موضحا ان المغرب لا يتوفر سوى على 35 اتفاقية جماعية.

عبد الله بها، وزير الدولة، قال إنه كان حين الإعداد للمدونة رئيسا للجنة التشريع بمجلس النواب، حيث أكد أن النواب « لم يستطيعوا حتى إضافة التعديلات اللغوية عليه لكونه كان نتيجة توافق دقيق جدا»، موضحا أنه من الضرورة العمل على التقييم بعد عشر سنوات من اعتماد مدونة الشغل. من جانبه قال نزار بركة، رئيس المجلس الاجتماعي والاقتصادي، إن المناظرة مناسبة سانحة للقيام بوقفة تقييمية للنظر في الايجابيات والسلبيات وفق مقاربة تشاركية لمواكبة حاجيات التنمية، الرامية إلى تنظيم العلاقات مع المشغلين. في هذا الصدد قال نزار بركة إن المجلس اعد مقاربة من أجل ميثاق اجتماعي، وهي المرجعية التي اعتمدها المجلس في مختلف القضايا المحالة من البرلمان وغيرها من القضايا التي في صلب اهتمام المناظرة الوطنية لتقييم عشرية اعتماد مدونة الشغل.

© عبد المجيد رزقو

EL ASSIMA
العاصمة Post
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي
العدد: 33 الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

أنصار العزوزي احتجوا على وزير الشغل والشؤون الاجتماعية وانسحبوا من ندوة "مدونة الشغل" وبن كيران غاب عن الاجتماع

خلافات «الفيدرالية» تهيمن على مناظرة «مدونة الشغل»

1/292

1/292

الرباط: العاصمة بوست

هيمن خلاف داخل الفيدرالية الديموقراطية للشغل، بين عبد الحميد الفاتحي وعبد الرحمن العزوزي على أشغال المناظرة الوطنية حول «مدونة الشغل» التي نظمت أمس (الإثنين) في الرباط بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور المدونة.

واحتج أنصار عبدالرحمن العزوزي الكاتب العام للفيدرالية، عندما تناول عبد الحميد الفاتحي المقرب من إدريس لشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي الكلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمناظرة باسم الفيدرالية، التي إنعقدت بقاعة الندوات التابعة لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالرباط وكان يفترض أن يحضرها عبدالإله بنكيران رئيس الحكومة. واتهم أنصار العزوزي عبدالسلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية بمحاباة الفاتحي.

وانسحب أنصار العزوزي من القاعة احتجاجا على منح الفاتحي الكلمة بدلا من عبد الرحيم الرماح الذي يمثل العزوزي، متهمين عبد السلام الصديقي بالتواطؤ مع الفاتحي، داعين إياه إلى تحمل مسؤولية تصرفه، مما اضطر الصديقي إلى التدخل من أجل تهدئة الأمور بإعطاء الكلمة للطرفين.

وللإشارة، فإن أول مواجهة بين العزوزي والفاتحي حدثت خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بممثلي النقابات الخمس، حيث اضطر نزار البركة، رئيس المجلس، إلى منح كل من الفاتحي والعربي حبشي (تيار العزوزي) مداخلة لكل واحد منهما، في حين وقعت صدامات بين التيارين في عدد من المدن.

وفي مداخلته، قال عبد الله بها، وزير الدولة، "لابد من مراجعة مدونة الشغل، التي كشفت مجموعة من الثغرات التي يجب مراجعتها". وقال إن المدونة تحتاج إلى قراءة متأنية، على ضوء أحكام الدستور الجديد. ومن جانبه، قال عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، "إن مضمون المدونة يرمي إلى تحقيق معادلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات الانفتاح التجاري والاقتصادي لبلادنا"، مؤكدا "أن تطبيق المدونة تكتنفه الكثير من الثغرات، واللبس، والنقائص، والتأويلات المتناقضة".

وأقر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن المغرب يعرف خصاصا في عدد أطباء الصحة والسلامة في الشغل، وعزا الأمر إلى نقص عدد أطباء الشغل والمهندسين المتخصصين في المجال. وفي إحصائيات قدمها اليزمي قال "لا يتوفر المغرب إلا على 800 طبيب شغل، منهم 13 طبيبا "مفتش شغل"، و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة، يغطون تسييجا اقتصاديا يضم ما يقارب 20 ألف مقاولة". ودعا في كلمته إلى مضاعفة الجهود لانضمام المغرب للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بعالم الشغل، داعيا إلى بذل جهود أكبر لإدماج ثقافة حقوق الإنسان في العلاقات الشغلية في البلاد.

وفي مداخلة لميلودي مخارق، الأمين العام للاتحاد العام المغربي للشغل، قال "إن البلاد لم تنهج مبدأ الانخراط في الاتفاقيات الجماعية، حيث أنها تتوفر على 35 اتفاقية منذ الاستقلال، لأنها هي التي تضمن استقرار المقاولة وضمان حقوق الشغيلة، وهو ما اقترحناه على الحكومة الحالية". وأضاف "قيمة القوانين تكمن في مدى تطبيقها، وهذا هو الخلل في هذه المدونة، ونحن النقابيون نرى أن هناك قانون الغاب في القطاع غير المهيكل، أما في القطاع المنظم فإن هناك مجموعة من الوحدات الإنتاجية لا تطبق مدونة الشغل". وانتقد ممثل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في مداخلته غياب الحوار الاجتماعي، وعدم إشراك الفرقاء النقابيين. تحدث خلال الندوة التي ستمتد أشغالها يومين ممثلو الحكومة، ومنظمة العمل الدولية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومداخلات ممثلي المركزيات النقابية الخمس الأكثر تمثيلية، وهي الاتحاد المغربي للشغل، والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والفيدرالية الديمقراطية للشغل.

ويشار إلى أن الندوة نظمت بالتنسيق بين وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية بتعاون مع مكتب العمل الدولي.

Le Code du travail, 10 ans après

L'application fait défaut !

■ Un colloque national de deux jours est consacré à l'étude et l'évaluation du Code du travail, 10 ans après le début de son application avec des ateliers touchant à la quasi-totalité des textes compris dans le code.

■ Le ministre de l'emploi et des affaires sociales, Abdeslam Seddiki, a mis en avant l'importance de remettre en question une partie des mesures contenues dans le Code du travail.

■ Le président du CNDH a rappelé l'appel du Conseil à accélérer la ratification de la convention n°87 relative à la liberté syndicale et à suspendre l'article 288 du code pénal punissant l'atteinte à la liberté de travailler.

Voir pages 4-5

Le Code du travail doit être réformé. C'est en tout cas ce que semblent penser les participants au colloque national qui a démarré hier, lundi, à Rabat, dédié à l'étude et l'évaluation du Code du travail, 10 ans après le début de son application. Organisé sous le thème «*Le Code du travail entre les exigences du développement économique et la garantie du travail décent*», le colloque a connu, en plus du ministre de l'emploi et des affaires sociales Abdeslam Seddiki, hôte de l'évènement, la participation de plusieurs membres de l'Exécutif dont notamment le ministre de la justice et des libertés Mustapha Ramid, et le ministre d'Etat Abdellah Baha. Plusieurs acteurs concernés par la question ont également pris part à cette rencontre, notamment Nizar Baraka, président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ainsi que l'ensemble des représentants des principales centrales syndicales du Royaume et de l'Organisation internationale du travail (OIT) en Afrique du Nord.

«*Le Code du travail doit être réévalué à la lumière de la nouvelle Constitution, notamment ce qu'il renferme concernant le travail syndical*», le constat relevé par le ministre d'Etat Abdellah Baha est sans appel. La nécessité de réformer ce code était, en effet, au cœur des interventions des participants et semblait faire l'unanimité.

Dans son allocution d'ouverture, Abdeslam Seddiki a ainsi mis en avant l'importance de remettre en question une partie des mesures contenues dans le Code du travail. Selon le ministre de l'emploi, les changements et les avancées qu'a connus le Maroc depuis 2004, mais aussi les diverses conventions internationales auxquelles il s'est engagé durant cette période, soulèvent des interrogations quant à l'adéquation du texte législatif de référence avec les pratiques actuelles. Le ministre a également souligné que ce code est garant de l'équilibre entre les travailleurs et le patronat. «*L'enjeu est toujours de garantir de bonnes conditions de travail pour les salariés tout en assurant la compétitivité des entreprises*», a-t-il expliqué.

De manière générale, l'idée qu'inspiraient les diverses interventions était que le Code du travail était un engagement collectif qui nécessite l'implication de plusieurs départements. Si Nizar Baraka a tenu à énumérer les projets de lois soumis au CESE concernant la justice du travail, Mustapha Ramid a, quant à lui, rappelé l'institutionnalisation des relations entre le ministère de la justice et celui de l'emploi en 2013 qui a facilité depuis le traitement des dossiers nécessitant la collaboration des deux départements.

Driss El Yazami a, quant à lui, souligné que le CNDH suivait de près tout ce qui se rapporte aux droits des travailleurs «*... particulièrement en ce qui concerne les libertés syndicales, le droit à la grève et l'encouragement des négociations collectives*». Le président du CNDH a également rappelé le contenu du rapport présenté par le conseil en juin dernier, qui appelait à accélérer la ratification de la convention n°87 relative à la liberté syndicale et à suspendre l'article 288 du code pénal qui punit l'atteinte à la liberté de travailler.

Si la nécessité de changement semble être unanime, l'approche collaborative est sans aucun doute l'unique issue. Ce colloque qui comprendra plusieurs ateliers étalés sur deux jours et touchant à la quasi-totalité des textes compris dans le Code du travail devra être le premier pas vers la réforme. Ces travaux aboutiront à une série de recommandations qui devraient enclencher le processus de réforme du code.

Le constat relevé par le ministre d'Etat Abdellah Baha est sans appel: «Le Code du travail doit être réévalué à la lumière de la nouvelle Constitution, notamment ce qu'il renferme concernant le travail syndical».

Abdeslam Seddiki a mis en avant l'importance de remettre en question une partie des mesures contenues dans le Code du travail.

Code du travail: Les syndicats veulent du concret

Les interventions des représentants des syndicats lors du colloque national semblaient converger vers la nécessité de garantir la mise en œuvre du Code du travail. Le secrétaire général de l'Union marocaine du travail (UMT), Miloudi Moukharik, a estimé que c'était là le plus grand obstacle à surmonter. «*Le plus grand problème de ce code c'est son application. Nous faisons d'abord face au secteur informel où il n'y a ni SMIC ni couverture sociale et qui fonctionnent comme si nous vivions au 16ème siècle. Et puis il y a les entreprises du secteur formel qui n'appliquent tout simplement pas le Code du travail*». Moukharik a tenu à souligner à cet égard que les chiffres fournis par le ministère de l'emploi attestent que 63,7% des grèves étaient le résultat d'un non-respect du Code du travail. S'exprimant au nom de la Confédération démocratique du travail (CDT), Allal Belarbi a, de son côté, assuré que cette évaluation du code n'aurait aucune valeur si, à la base, il n'était pas appliqué.

Par ailleurs, les syndicalistes n'ont pas manqué de saisir l'occasion pour se faire entendre. Alors que l'ensemble des centrales syndicales a déploré l'arrêt du dialogue social, Abdelhamid Fatihi, secrétaire général de la Fédération démocratique du travail (FDT), a dénoncé les mesures prises par le gouvernement «*Nous parlons de Code du travail alors que le gouvernement a fait passer un décret-loi qui retient les enseignants-chercheurs après l'âge de la retraite et a soumis au CESE une réforme des retraites qui met en péril les droits des travailleurs*».

La grande histoire du Code du travail

L'évaluation de 10 ans d'application du Code du travail était également l'occasion de revenir sur le processus d'adoption de celui-ci. Mustapha Ramid a ainsi évoqué le long combat qui a abouti à l'adoption de ce code en 2003, soulignant l'approche collaborative et inclusive adoptée durant ce processus.

Ce n'est pas sans une pointe de nostalgie que Miloudi Moukharik, secrétaire général de l'UMT, s'est, lui aussi, remémoré la «grande histoire de ce code».

Rappelant que l'idée de rassembler les divers textes relatifs au travail était apparue vers les années 70, Moukharik a expliqué que les syndicats avaient continuellement refusé des projets de code pendant près de 30 ans parce qu'ils portaient atteinte aux droits des travailleurs «*... jusqu'à l'arrivée de Driss Jettou à la tête du gouvernement, un homme qui croyait au dialogue et qui a intégré les syndicats dans ce chantier*». Le texte avait alors vu le jour, gardant un équilibre des plus fragiles. Mustapha Ramid, alors député, se rappelle que «*le texte était tellement sensible que lorsqu'il nous a été remis, nous n'y avons absolument pas touché*».

12076/11

ACTUALITÉ

Le modèle marocain de justice transitionnelle

Une expérience pionnière et une référence à dupliquer

Porté par une volonté politique sans ambages, le modèle marocain de justice transitionnelle et de protection des droits humains "s'impose en référence incontestée pour le monde arabo-musulman", souligne l'expert international Nizar Abdelgader.

Le directeur exécutif de l'Institut de Genève pour les droits de l'Homme (IGDH) tire un bilan résolument positif, mais aussi critique de "l'expérience la plus sollicitée dans une région en plein remodelage dans l'ère post-printemps arabe".

"C'est une expérience pionnière qui mérite amplement d'être étudiée et connue à grande échelle", a souligné M. Abdelgader dans une interview à la MAP en marge des travaux de la 27e session du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU.

Et ce n'est pas fortuit, a-t-il relevé, si nombre de pays de la région tirent le meilleur parti de ce processus transitionnel, parmi eux la Tunisie, le Yémen, le Soudan et le Liban qui sont bénéficiaires des programmes d'assistance technique qu'entreprend l'institut genevois.

Le prestigieux établissement est présent depuis peu au Royaume où il s'active pour le renforcement des capacités des parlementaires tout autant que des acteurs de la société civile. Objectif : développer l'aptitude des milieux législatifs et associatifs pour gérer et suivre au mieux les questions des droits de l'Homme et porter eux-mêmes cette cause.

"Nous constatons auprès du gouvernement, du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et même auprès de la société civile, une volonté commune d'avancer en mettant à profit le climat d'ouverture favorisé par la nouvelle Constitution", a-t-il dit.

Cette orientation s'illustre clairement, selon l'expert, à travers le socle institutionnel solide dont s'est doté le pays ces dernières années. Il a notamment cité le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Conseil économique, social et environnemental (CESE) et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, sans oublier, a-t-il noté, l'émergence d'ONG et d'acteurs agissants de défense des droits de l'Homme.

Autre fait réjouissant, l'institution législative porte de plus en plus un regard attentif aux questions qui tiennent à cœur à la communauté des droits de l'Homme, y compris les rapports soumis aux instances compétentes de l'ONU et dans le cadre de l'Examen périodique universel (EPU).

De l'avis de M. Abdelgader, il est plus important encore de traduire dans les faits les recommandations du CNDH et de l'Instance équité et réconciliation, dont la ratification de certains protocoles facultatifs sur le droit de recours individuel devant les mécanismes internationaux et l'harmonisation d'une partie des législations nationales avec les engagements du Royaume. Prié de dire si les pays de la région progressent vers un modèle qui leur soit particulier, le directeur de l'Institut de Genève a considéré qu'il n'y pas de formule magique en matière de justice transitionnelle.

"La situation diverge d'un pays à l'autre, compte tenu de la différence entre les systèmes de gouvernement, des violations commises et de la dynamique sociale", a-t-il expliqué, estimant qu'il importe de se pencher sur au moins cinq expériences à travers la planète

Pays fondateur et membre du Conseil des droits de l'Homme, le Maroc a joué un rôle clé, aux côtés de la Suisse et de l'Argentine, dans l'émergence de la nouvelle génération des rapporteurs spéciaux, dont celui en charge de la justice transitionnelle, a rappelé l'expert qui apprécie l'adhésion du Royaume aux divers instruments issus de l'organisation.

Créé en 2004, l'IGDH est une organisation non gouvernementale oeuvrant principalement pour la sensibilisation et la prise de conscience collective vis-à-vis des droits de l'Homme. L'institut se tourne vers les communautés les plus désavantagées et vulnérables pour promouvoir l'intégration des principes de respect, d'égalité et de dignité à tous les niveaux du service public. Il propose aussi des séminaires, conférences et formations nationales et internationales dans le domaine de l'éducation aux droits de l'homme.

Propos recueillis par
Abdellah CHAHBOUN (MAP)

Conférence nationale sur le code du travail: pour un recours plus fréquent aux conventions collectives

Rabat - Les participants à une conférence nationale sur le Code du travail ont appelé lundi à Rabat à un recours plus fréquent aux conventions collectives comme outil d'organisation des relations professionnelles et de consolidation d'un climat social sain.

Ils ont ainsi souligné, lors de cette conférence de 2 jours, organisée par le ministère de l'Emploi et des affaires sociales en partenariat avec le Bureau international du travail, sous le thème "le code de travail, dix ans après son entrée en vigueur: entre les exigences du développement économique et la garantie du travail décent", que les conventions collectives peuvent contribuer considérablement au renforcement des relations de travail, à l'amélioration des conditions de travail et à la consolidation de la stabilité des entreprises.

La législation du travail a un important impact sur la situation économique et sociale, a indiqué le ministre de l'Emploi et des affaires sociales, Abdessalam Seddiki, lors d'une allocution prononcée, lors de la séance inaugurale de cette conférence, soulignant que le Maroc s'est toujours impliqué dans les différentes initiatives internationales visant à garantir un travail décent.

M. Seddiki a par ailleurs précisé que les débats sur la mise à niveau du code du travail, dix ans après son entrée en vigueur, nécessitent l'adoption d'une approche participative à laquelle prennent part toutes les organisations professionnelles des employeurs, les centrales syndicales les plus participatives en plus des professionnels, des juges et des chercheurs intéressés, affirmant que l'évaluation du bilan de l'application du code du travail, doit englober les aspects liés au contrôle pour s'arrêter sur les contraintes relatives aux prérogatives et aux tâches des services responsables du contrôle de son application.

De son côté, le ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, a insisté sur la nécessité de la valorisation des dispositions du code du travail, notamment celles en relation avec la consultation collective et les conventions collectives, et de la promotion du rôle des partenaires sociaux pour l'amélioration des conditions de travail et le respect des règles de sécurité et d'hygiène, conformément au principe de l'entreprise citoyenne.

Il a précisé que le ministère a veillé à donner un grand intérêt aux doléances des partenaires sociaux et économiques pour promouvoir l'action de la justice sociale et unifier la jurisprudence, faisant savoir qu'il a été procédé à la création de tribunaux spécialisés, dont le tribunal social de première instance de Casablanca, ce qui représente selon le ministre, une valeur ajoutée pour l'organisation de la justice sociale à Casablanca.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/conference-nationale-sur-le-code-du-travail-plaidoyer-pour-un-recours-plus-frequent-aux

http://www.aufait.ma/2014/09/23/code-du-travail-plaidoyer-conventions-collectives_629607

http://www.lemag.ma/Conference-nationale-sur-le-code-du-travail-pour-un-recours-plus-frequent-aux-conventions-collectives_a86041.html

Le ministre d'Etat, Abdellah Baha, a pour sa part, signalé que cette étape d'évaluation du code du travail, intervient dans un contexte économique et social, national et international, caractérisé par des mutations profondes qui nécessitent de la part du gouvernement et des acteurs économiques et sociaux, une reconsidération des législations qui les régissent, en vue d'assurer une bonne gouvernance et une gestion efficiente.

Il a ajouté que le code du travail nécessite une lecture minutieuse pour une meilleure application des dispositions de la Constitution, en matière des droits essentiels du travail, à savoir notamment, la liberté syndicale, la promotion de la consultation collective et la législation du droit de grève et du droit au travail.

Le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka a quant à lui saisi cette occasion pour affirmer que le conseil s'est antérieurement attelé sur la question des conflits collectifs du travail et ses répercussions sur l'économie nationale, la situation sociale et la stabilité de l'entreprise, relevant qu'il a proposé plusieurs outils efficaces en termes de respect de la loi et de l'adéquation de quelques-unes de ses dispositions à la réalité du travail salarial dans certains secteurs, ainsi que la conclusion de conventions collectives à tous les niveaux, vu qu'elles représentent le meilleur mécanisme de consolidation des relations professionnelles en adéquation avec les exigences du développement social et économique.

Le rapport annuel du CESE pour l'année 2013 a érigé en priorité le renforcement et l'institutionnalisation d'un dialogue social tripartite, a-t-il ajouté, considérant que la conclusion d'accords-cadres entre la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) et certains syndicats sur la médiation sociale dans le domaine de règlement des conflits au travail, constitue une étape clé dans ce processus qui doit être amélioré.

De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a souligné que la problématique de la non-application des dispositions du Code de travail représente un handicap à la mise en œuvre des droits stipulés par ce Code, quant au traitement de toutes les formes de la vulnérabilité, à savoir le travail temporaire, les pratiques attentant à la réalisation de l'équité et la faible accessibilité des personnes handicapées au monde du travail.

Pour leur part, les représentants des centrales syndicales les plus représentatives ont mis l'accent sur la nécessité de garantir les moyens de contrôle et de coordination entre les ministères en vue d'assurer une mise en application réussie du Code du travail, relevant que 63,7 pc des grèves observées par les employés du secteur privé tiennent à la violation de ce cadre juridique, au licenciement collectif ainsi qu'à la non-déclaration à la CNSS, et non pas à des revendications salariales.

"Le climat social actuel fait litière du dialogue social, comme il ignore les revendications des organisations syndicales", ont-ils déploré, affirmant que l'on ne peut appliquer le Code du travail sans tenir compte des conditions sociales et économiques.

La séance inaugurale de cette conférence a été ponctuée par la signature d'une convention collective de travail entre la société "IBM Tanger" et l'Union marocaine du travail, étalée sur 3 ans et stipulant des droits syndicaux, l'organisation du dialogue social, la réglementation de l'emploi et ses conditions, les œuvres sociales, entre autres.

En plus des ateliers thématiques, cette conférence prévoit des discussions autour du "Code du travail et Constitution", "Code du travail et normes internationales de l'emploi", "Code du travail et climat des affaires", "Code du travail et genre social", entre autres.